الوعي المالي لدى الأم وعلاقته بالاستقرار الأسري

دراسة وصفية مطبَّقة على عينة من الأمهات في مدينة الرياض

د. خولة عبدالله إبراهيم السبتي •

DOI : 10.12816/0055664

ملخَّص الدراسة :

تظل الأسرة هي الكيان الأول الذي يحتضن الأبناء؛ لذلك تسعى كافة المجتمعات العربية والأجنبية إلى تحقيق أعلى درجة من الاستقرار الأسري في المجتمع، ورفع مستوى رفاهية الأسرة، وتواجه الأسرة الكثير من الأزمات الاقتصادية التي تهدِّد استقرارها ووحدتها وكيانها واستمراريتها، ويشكِّل الوعيُ الماليُّ للأم أحد أهم العوامل التي تساعد الأسرةَ على مواجَهة المشكلات المالية التي تعترض مسيرةَ حياتها؛ لذلك هدَفَت هذه الدراسةُ إلى تحديد العلاقة بين درجة الوعي المالي للأم، ومستوى الاستقرار الأسري، باستخدام منهج المسح الاجتماعي، وتبنَّت هذه الدراسة مفاهيمَ نظرية الدَّوْر لتفسير النتائج ذات العلاقة بالوعي المالي والاستقرار الأسري، وتوصلت إلى عدد من النتائج، من أهمها: أن الوعي المالي للأم منخفض بلغ 3.3 0، في حين أن مستوى الاستقرار الأسري مرتفع، بلَغ متوسطُه الحسابيُّ 0.4. كما توصَّلَت الدراسة إلى أن هناك

• دكتوراه خدمة اجتماعية، تخصص مجال أسري، أستاذ مشارك - كلية الآداب - جامعة الملك سعود.

علاقـة ضعيفة طردية معنوية بين الوعي المالي لـلأم ومستوى الاستقرار الأسري؛ حيث بلَغ معاملُ الارتباط 0.321** عند دلالة الطرفين، وبلغت المعنوية 0.000.

الكلمات المفتاحية: الوعي المالي، الادخـار، الخدمة الاجتماعية الماليـة، الاستقرار الأسري، نظرية الدَّوْر، التخطيط المالي.

مقدمة:

يعتـبر العامـل الاقتصادي المحـرِّك الأول للتنميـة الاجتماعية والحـراك الاجتماعي وازدهار الشعـوب، فالاقتصـاد من أهم مقومـات الدولـة، والركيزة الأساسيـة التي تُكسِب الـدولَ المكانةَ السياسيَّة والاجتماعية، وتحقِّق لها التقدم لمصاف الدول الكبرى.

والأسـرة -كنسـق اجتماعي- هي الحاضنة الأولى لاقتصاد الـدول؛ فهي المصدر الأول للعامل الاقتصادي في حياة أبنائها، ولأهمية دور الأسرة في تنمية الوعي المالي لأفرادها ركَّزت رؤية 2030 على رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من 6 % إلى 10 % (رؤية 2030: 71).

تواجـه الأسـرة مشـكلات اقتصادية عديده تهـدد استقرارها، وقـد تـؤدي إلى الطلاق؛ مثل انخفاضـ الدخل الأسـري، وزيادة متطلبات الأسـرة، وعجز الأب عن تأديـة واجباته المالية تجاه أسرتـه (جبريـن وآخرون، 2012: 122). وللمرأة دور كبير داخـل الأسرة لمواجَهة هذه المشكلات؛ مـن خـلال التخطيط المالي، وترشيـد الاستهلاك، والتركيـز على الادخار والاستثمـار؛ مما يتيح للأسـرة الاستقـرار، ويلعب وعي الأم المـالي دوراً مهما؛ فكلما توافـرت مستويات عالية من الوعي لديهـا كلما كانت فرص نجاح الـزواج والاستقرار الأُسَرِيّ أكبر، وقد أشـارت دراسة حلمي 2010 إلى انخفاضـ وعـي المـرأة العاملة الاستهلاكي؛ حيـث بلغ المتوسط العـامّ 1.64 في حين بلغ وعيها الادخاري ما بين منخفض ومتوسط (حلمي، 2010: 379).

يساهم الأخصائيون الاجتماعيون في إعادة تجديد الاهتمامات الأولى لمهنة الخدمة الاجتماعية، والتـي كانـت تركِّز على الحيـاة المالية للأسـر الضعيفـة أو الفقيرة، من خلال البحـث التطبيقي والمساهَمـة في ابتكار السياسات والممارَسات التي تهـدف إلى تحسين القدرة المالية، وبناء الأصول في الدول المنخفضة الدخل أو الأسرة الضعيفة ماليّاً، فالخدمة الاجتماعية تدخل في مجالات واسعة وعديـده، تشكِّل الخدمة الاجتماعيـة المالية إحداها؛ حيث تعمل على التثقيـف المالي ومحو الأمية الماليـة، والتخطيط المالي للأسرة، وتقديم الاستشارات الماليـة للأسر الفقيرة أو المحدودة الدخل

حـول الإدارة الماليـة والتخطيط وكيفية وضع الميزانيـة، وتعزيز رفاهية أفـراد الأسرة؛ من خلال تمكينهـم ورفع مستـوى قدراتهم وتحسين معيشتهم ومواردهم الماليـة (الصادي وآخرون، 2017: 2-84). وتساعـد الخدمة الاجتماعية على تحقيق الاستقرار الاقتصـادي والمالي للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، كما تُساهِم في تقديم وتصميم البرامج الخاصة في بناء الأصول المالية والأمن المالي، وحيث إن المرأة تعتبر محوراً هامًّا ومجالاً أساسيًّا من مجالات الخدمة الاجتماعية والمحرك الأول للأسرة وعلى عاقتها يقع عبء إدارة المنزل؛ لذلك فإن التركيز عليها والعمل معها يؤدي إلى النهوض بالأسرة وتحقيق الاستقرار الأُسَرِيّ، خاصـةً أن الاستقرار الأُسَرِيّ يساعد على النهوض بالمجتمع؛ من خلال توفير بيئة آمنة مُشبِعة للاحتياجات، وهو مطلَب مهم، وهدف تسعى إليه كافة المجتمعـات النامية والمتقدمة؛ فقد أشارت نتائج دراسة Ivanova & Israel 2005 ودراسة Drach 2018 إلى أن الاستقـرار الأسري يعتبر عاملاً وقائيًّا ضـد الاكتئاب، ويُنبِئ باتساق حياة الأطفال، ويساعـد على تنميتهـم وتكيُّفهم، كما أكَّدَت نتائج دراسة Malatrea & Israel 2013 أن الاستقرار الأسري له تأثير إيجابي على ضبط النفس والتكيف.

أولاً: مشكلة الدراسة:

أَسهَم التغيرُ الاقتصاديُّ على المستوى العالمي وفي النطاق المحلي، على التوجه الكبير نحو تسويق المنتجات الاستهلاكيـة للأسرة السعودية بكافة أفرادها: (أطفال، مراهقين، نساء)، وحيث كانت سمـة التشابه الاقتصـادي في الماضي هي السائدة بين أفراد المجتمع التقليدي، نجد أن المجتمعات المعاصرة أصبحت السمة الواضحة لها هي التبايُن الاقتصادي؛ ونتيجة لذلك تفاوتت القدرة المالية للأسـرة؛ مما ترتَّب عليه عجز في تلبية جميع احتياجـات أفرادها في بعض الطبقات الاجتماعية؛ ممَّـا يـؤدِّي إلى خَلْق ضغـوط مادية على الأسـرة، ينتج عنها توتـرات في العلاقات بـين أفرادها، وحدوث مشكلات تُزعزِع استقرارَها (خليفة، 2011: 171). كما أسهَم الإعلامُ المعاصرُ، بتقنياته الحديثة، مـن وسائل التواصُل الاجتماعـي، والتطبيقات المختلفة في تعزيـز السلوك الاستهلاكي؛ من خلال نقل ونشر نماذج متنوعة للثقافة الاستهلاكية تمسُّ فكرَ وثقافة الأسرة، حيث بلغ متوسط الانفـاق الشهـري الاستهلاكي في الأسرة السعوديـة في المملكة 14.584 الف ريـال، وبلغت منطقة الشرقيـة أعلـى متوسط وهو 17.665 ألف ريـال تليها منطقة الرياض بمتوسـط إنفاق شهري بلغ 15.917 ألـف ريال (الهيئة العامة للإحصاء stats.gov.sa). فطبيعة الحياة المادية التي اجتاحت

المجتمـع، وارتفـاع الأسعـار وتعقُّد الحياة الاجتماعية، وتغـيُّر القِيَم في المجتمـع والأسرة، أثَّر على العلاقات الأسرية؛ ممَّا أدَّى إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي (الهندي، 1438: 19). كمـا يتنبأ الباحثـون الاجتماعيون بارتفاع معـدلات الطلاق في المجمع السعـودي مستقبلاً؛ بسبب انخفاض دخل الفـرد وارتفاع المصروفـات، فالعامل الاقتصـادي يلعب دوراً هامًّـا في الاستقرار الأسـري، فعجـزُ ربِّ الأسرة عن تلبية متطلبات أسرته، يؤدي إلى خلافات زواجية، يمكن أن تصل إلى الطـلاق (الخطيـب، 2018: 463). جاءت نتيجة دراسـة Dew 2016 تؤكد على أن المشكلات المالية لها علاقة بجودة الحياة الزواجية والاستقرار الزواجي.

تؤكـد الإحصائيـات الصـادرة مـن وزارة العدل، حسـب التقريـر الشهري لشهـر صفر عام 1441هـ، ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي؛ فقـد بلغت صكوك الطلاق في المملكة 5192 صـكّاً، صدرت نسبة 48 % من إجمالي صكوك الطـلاق في كلٍّ من منطقتَي الرياض ومكة المكرمة مقابلَ 11364 عقد نـكاح (https://www.moj.gov.sa). والانفصال بين الزوجين وتفكُّك الأسرة لا يحدث فجأة، ولكن له أسباب كامنة أو ظاهرة، تُعد مقدمات لبدايات، ويعتبر النزاع والصراعات داخـل الأسرة من مؤشرات عدم الاستقرار الأُسَرِيّ، الـذي يؤدي بدوره إلى التفكك وانهيار الأسر والطلاق بكافة أشكاله.

يشـكِّل المال أو العامـل الاقتصادي أحد أهم العوامـل التي تؤثر على الاستقـرار الأُسَرِيّ؛ فقد أكـدت نتائـج دراسـة Dew & others 2012 أن الخلافـات الماليـة بـين الزوجين من أقـوى أنواع الخلافـات التي يمكـن أن تصل بالزوجين إلى الطـلاق. كما أن مستوى الدخـل ومعدلات البطالة هـي من القضايا التي اهتمت بها الدراسـات العربية الأجنبية، فدراسة تولني وكراودر 1999 التي طُبِّقـت على بعض الجماعات العِرْقِيَّـة من السود المهاجرين في الولايـات المتحدة ومقارنتهم بغير المهاجريـن في بعض العوامـل الاقتصادية؛ مثل: البطالـة، والفقر، قد أشـارت النتائج إلى أهمية استقـرار الأسرة المادي مـن خلال المقوِّمات الأساسيـة للاستقرار (الكنـدري، 2008: 97). كما أظهرت نتائج دراسة الهندي 1438 أن المهددات الاقتصادية للاستقرار الأسري تبلغ نسبة 52.4 %. كمـا ربطت نتائج دراسـة موسى وآخرين 2003 بين عـدم الاستقرار الأسـري والصراعات المالية والديـون، كما أكدت دراسـة Dew & Strwart، 2012 أن الضغوط الاقتصادية والقضايا الزوجية الخفيـة والعميقة بين الزوجـين مرتبطة جميعُها بالصـراع المالي. خاصـة أن النمط الاستهلاكي

للأسـر السعودية بدأ بالظهور وتدعمه كثرة المراكـز التجارية التي تشجع على التسوق حيث أكدت دراسـة حفيظـة والعربي 2018 أن الأسر السعودية تواجه صعوبة في التحكم في درجة الإنفاق حيث حولـت الإغراءات الاستهلاكية مفهوم النزهة أو الإجازة إلى مـرادف آخر للتسوق بسبب الإلحاح الكبـير الـذي تعرض به السلع مما يوقع الأسـر في فخ الديون والقروض البنكيـة. كما أكدت ذلك أيضاً نتائج دراسة آل رشود 2018 حيث توصلت إلى أن الإعلانات التجارية للسلع والتقليد والتفاخر وسهلـة التسوق الالكتروني وسهولة الحصول على القروض البنكية أدى إلى زيادة الاستهلاك لدى الأفراد والأسر.

تنطلق الدارسة الحالية من فلسفة الخدمة الاجتماعية المالية، التي ترى أن المال يساوي الوقتَ والحريـةَ؛ حيث يساعد على توفير الاحتياجـات الأساسية التي تتطلب وقتاً طويلاً لإشباعها، ولكن في حالـة توفرها للأسر فإنها تمنح الأسرةَ الوقتَ الكافيَ للإبداع وتطوير وصقل مهارات أفرادها، والعمـل من أجل تحقيق الرفاهية والازدهار للأسرة، كما أن المال يساوي القوة والطاقة إذا تجاوَز دخلُ الفردِ نفقاتِه، فتوفُّر المال يحتاج من الأسرة إلى الإبداع والإدارة وطرق استثمارية حتى تتحول الأسرة من الاستهلاك إلى الاستثمار (صادي وآخرون،2017: 133-135).

وتُعَـدّ الأم فرداً أساسيًّا في الأسرة، يقع عاتقها مهام الصرف والتخطيط المالي والميزانية، فإذا تمكنت من إدارة الأسرة ماليّاً والتخطيط المالي الجيد للأسرة، ساعدتها على تجاوُز الأزمات الماليـة والانطلاق بهـا إلى الادخار والاستثمار، كمـا قد يؤثِّر وعيُها المالي علـى مستوى الاستقرار الأسـري وجودة الحيـاة الأسرية، فقد أثبتت نتائـج دراسـة Basiden & Others 2018 أن هناك علاقة بين التاريخ المالي وأسلوب الإدارة المالية وجودة الحياة الأسرية.

ويمكـن تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي: هل يوجد علاقة بين درجة الوعي المالي للأم في الأسرة السعودية ومستوى الاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

1- تزايد الاهتمام بالخدمة الاجتماعية المالية كمجال جديد من مجالات الخدمة الاجتماعية؛ فالدراسة تعتبر إضافة مهمة للجانب التطبيقي في الخدمة الاجتماعية المالية.

2- تعزِّز هذه الدراسةُ عن الوعي المالي للأم، رؤيةَ المملكة 2030 التي ركزت على أهمية الادخار الأسري، ورفع نسبته من 6 % إلى 10 %.

3- تنبثق أهمية الدراسة الحالية من مكانة ودور الأسرة في المجتمع، فالأسرة وحدة تقع ضمن منظومة مجتمعية متكاملة، فدراسات الوعي المالي للأسرة تعزز من مكانتها وتحفظ لها وظائفها، ومِن ثَمَّ يمكن لمراكز الإرشاد الأسري الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تصميم برامج وأنشطة تُساهِم في رفع الوعي المالي للأسرة.

4- تلعب هذه الدراسة دوراً بارزاً في تعزيز دور الأم في توعية أبنائها ماليًّا ومساهمتها الأساسية في الحفاظ على الاستقرار الأسري، فالأم المحرِّك الأساسي للأسرة، فمن خلال نتائج هذه الدراسة يمكن تصميم برامج خاصة موجَّهة للأم لرفع مستوى الوعي المالي لديها، وإكسابها مهارات تطبيقها له في الأسرة.

5- يمكن أن تستفيد المؤسسات والمبادرات المسؤولة عن تنمية الوعي المالي من هذه الدراسة، من خلال إطلاق مبادَرات وتصميم برامج تخدم هذه الفئة؛ لزيادة مستوى الوعي المالي لديها، وتنمية مفاهيمه، والتدريب عليها؛ مثل آليات الادخار، الاستثمار، التخطيط المالي، ووضع الميزانية، وكيفية التعامُل مع الأبناء بما يتعلق بالتعاملات المالية.

6- استفادة مراكز ومؤسسات الإرشاد والعلاج والاستشارات الأسرية الحكومية والأهلية من نتائج هذه الدراسة في مواجَهة المشكلات الأسرية؛ من خلال فَهْم الصراعات المالية ودورها في الاستقرار الأسري وجودة الحياة الأسرية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

1- تحديد مستوى الوعي المالي لدى الأم في الأسرة السعودية.

2- تحديد درجة الاستقرار الأسري للأسرة السعودية من وجهة نظر الأم.

3- تحديد العلاقة بين الوعي المالي لدى الأم في الأسرة السعودية والاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

1- هل يوجد وعيّ ماليّ لدى الأم في الأسرة السعودية؟

2- هل يوجد استقرار أسريّ في الأسرة السعودية من وجهة نظر الأم؟

3- ما العلاقة بين الوعي الماليّ لدى الأم في الأسرة السعودية والاستقرار الأسري؟

خامساً: مفاهيم الدراسة:

الوعي Awareness:

عُرِّفَ الوعيُ بأنه: فعل انعكاسيّ يمكن للفرد من خلاله إدراك ذاته والجماعات التي ينضم لها كعضو، كما يدرك المجتمعَ الذي يحيط به. (الربيعان، 2013:22). كما عرَّفَت الموسوعة الفلسفية الوعي بأنه: «حالة عقلية من اليقظة يُدرِك الإنسانُ نفسَه وعلاقتَه بما حوله من زمان ومكان وأشخاص، كما يستجيب للمؤثِّرات البيئية استجابةً صحيحةً». وللوعي الاجتماعي ثلاثة أبعاد أساسية: البُعْد النفسي؛ حيث يُدرِك الفردُ وجودَ الاتجاه أو الموقف سواء سلبي أو إيجابي نحو موضوع ما، والبُعْد العلمي؛ وهو إدراك الموضوع من خلال تفسيره وتحديد نقاط القوة والضَّعْف فيه، والبُعْد الأيدلوجي الذي يقدم تصوُّراً بديلاً للواقع الراهن للموضوع المتعلِّق بالوعي (السبتي، 2014: 69). وعرف الوعي أيضاً بأنه: مجموعة من الاتجاهات والمشاعر والأفكار والمشاعر التي تحدِّد آليةَ إدراك الإنسان للمحيط الواقعي الذي يعيش فيه، كما تمثِّل كيفية فهمه له وتوقعاته الحالية والمستقبلة، كما قُسِّمَ الوعيُ إلى ثلاثة عناصر هي: نُضْج الثقافات والأفكار والتصورات، وإدراك الفرد لمشاكله وشعوره بها، وكيفية مواجَهتها مِنْ قِبَل الفرد بإيجابية، كما يدخل من ضمن العناصر الاستعداداتُ التي يقوم بها الفردُ للقيام بالمسؤولية الاجتماعية والمشارَكة بها (عثمان والصبحي، 2016: 97).

الوعي المالي Financial Awareness:

يُنظَر للوعي المالي باعتباره: «مجموعة من المعارف والسلوكيات والمهارات التي ترتبط بالتعاملات مع المال، ويمارسها الفردُ في مواقف الحياة اليومية» (محمد، 2016: 145).

ويُقصَد بالوعي المالي في هذه الدراسة: إدراك الأم لمفاهيم الوعي المالي؛ وهي: الادخار، الاستثمار، الاقتراض، التخطيط المالي ووضع الميزانية، تنمية الوعي المالي لدى الأبناء، وقدرتها على تطبيق هذه المفاهيم، وممارستها في حياتها اليومية داخل الأسرة.

الاستقرار الأسري Family Stability:

يعرَّف الاستقرار الأسري بأنه: «محصِّلة لعمليات مختلفة تمر بها الأسرة، وليس نتيجة لموقف واحد، كما أنه ليس حالة دائمة أو استاتيكية، بل إنها عملية ذات أبعاد مختلفة تتشكل مع واقع التفاعل الدائم بين أعضاء الأسرة وَفْقاً لمراحل حياتها المختلفة، وهذا يعني أن الاستقرار الأسري

يختلف من أسرة لأخرى، ويختلف بالنسبة للأسرة الواحدة وَفْقاً لدورة حياتها» (الزهراني، 2012: 262).

عُرِّفَ الاستقرارُ الأُسَريُّ بأنه: العلاقة الزوجية القائمة على ديموقراطية التعامُل، ووضوح الأدوار، وتأكيد قِيَم المشارَكة، واكتساب الزوجين صفة التكيُّف في علاقتهما مع بعضهما البعض، وتحمُّل كل طرف للآخَر في الأوقات الصعبة أو الأزمات أو المشكلات، وقدرتهما على التكيُّف مع المؤثِّرات الخارجية، وهو أيضاً حالة أو وَضْع يساعِد على النمو الصحي للأطفال حيث تهيئ بيئة خالية من الاضطرابات النفسية والمشكلات السلوكية؛ كالإدمان على المخدِّرات أو الكحوليات، والعلاقات تتميَّز بالاستقرار بين أفراد الأسرة في بيئة مرنة داعمة راعية هادئة (الإبراهيم، 2018: 437-438).

ويقصَد بالاستقرار الأسري في هذه الدراسة: قدرة الأسرة على التعامُل مع المشكلات المختلفة التي تتعرض لها على مدار دورة حياتها بفاعلية؛ بحيث لا تؤثِّر على توازنها، وعلى نفسية أفرادها وقدرتهم على التعايُش مع المواقف الطارئة والصعبة، تم تحديدُها في هذه الدراسة في عدد من المحاور منها: (التعامُل مع الأبناء، التعامُل مع المشكلات التي تعترض الأسرةَ، التعامُل مع الظروف المالية، التعامُل مع المجتمع الخارجي).

سادساً: أدبيات الدراسة:

1- الدراسات السابقة:

تُعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في المجتمع السعودي -على حَدِّ علْم الباحثة- حيث لم تتمكَّن الباحثةُ من الوصول إلى دراسات علمية تربط بين الوعي المالي للأم وعلاقته بالاستقرار الأسري، ركَّزَت الدراسات السابقة على محورَي الدراسة دون ربط بينهما؛ حيث تناولت العديدُ من الدراسات الاستقرارَ الأسريَّ من زوايا متعددة، في حين ركَّزَت بعض الدراسات على الوعي التخطيطي للمرأة، كما تناولت عددٌ من الدراسات الأجنبية الصراعَ الماليَّ والمشكلاتِ الأسريةَ التي لها علاقة بالمال، ويمكن عرضُها حسبَ درجة ارتباطها بموضوع الدراسة كالآتي:

دراسة الهندي (1438) تناولت مهدِّدات الاستقرار الأسري في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية؛ مثل: النوع، مدة الزواج، فَرْق العمر بين الزوجين، عدد الأولاد، الهجرة، المستوى التعليمي، السكن، والحالة الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن 54.7 % من أفراد العينة مهدَّدُون بعدم الاستقرار الأسري، وجاء عامل عدم الرضا وعدم السعادة الزوجية في مقدمة العوامل التي

تهدِّد الاستقرارَ الأسريَّ؛ حيث بلغت نسبتُها 65 %، يلي ذلك المهددات الدينية بنسبة 64.3 %، أما المهددات العلمية والثقافية فكانت نسبتُها 54.3 % والنفسية بلغت 53.2 % في حين بلغت المهددات الاقتصادية نسبة 52.4 %، وأشارت الدراسة إلى أن الأسر تعاني من مهدِّدات في التغيرات الاجتماعية الحديثة بنسبة 50.4 %، كما كشفت الدراسةُ أن المحافظة التي تعيش فيها المرأة العاملة ليس لها علاقة بعدم الاستقرار الأسري، وأكدت هذه الدارسة على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مهددات الاستقرار الأُسَرِيّ للمتغيرات الديموغرافية، وهذه النتيجة لا تتفق مع نتيجة الدراسة التي أجراها مختار 1997 التي كان المستوى التعليمي للزوجة العاملة والزوج، وعدد الأبناء، من أهم العوامل المهدِّدة للاستقرار الأسري، فارتفاع المستوى التعليمي للزوجة العاملة يؤدي إلى احتمالات أقل لعدم الاستقرار الأسري، في حين أن زيادة عدد الأبناء يؤدي إلى احتمالات أكبر لعدم الاستقرار الأُسَرِيّ، ربطت دراسة موسى وآخرين 2003 بين عدم الاستقرار الأُسَرِيّ والصراعات المالية والديون وعدم تقبُّل الفَرْق بين العادات بين الزوجين، والخلافات مع أهل شريك الحياة (إسماعيل، 2012: 480). في حين تناولت دراسة عبد الجليل والزهراني 2011 العلاقة بين الاستقرار الأسري ودرجة مشارَكة الزوجة لزوجها في اتخاذ القرارات الأسرية، وكذلك هدَفت إلى التعرُّف على العلاقة بين الاستقرار الأسري بأبعاده والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، وتوصلت إلى أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين أبعاد الاستقرار الأسري ودرجة المشارَكة في اتخاذ القرارات الأسرية، كما يوجد فروق معنوية دالَّة إحصائيّاً بين دخل الأسرة وأبعاد الاستقرار الأسري لصالح فئات الدخل القليل.

ركزت بعض الدراسات على عمل المرأة والاستقرار الأُسَرِيّ، **فدراسة مختار (1997)** سعَت للكشف عن العوامل المتعلِّقة بعمل المرأة، والتي لها دور في عدم الاستقرار الأُسَرِيّ، وبيَّنَت النتائج أن المستوى التعليمي للزوجة العاملة، والمستوى التعليمي للزوج، وعدد الأبناء، هي العوامل المؤثِّرَة في عملية عدم الاستقرار الأُسَرِيّ عند المرأة العاملة، كما أكدت دراسة مختار 1998 التي سعت للكشف عن العلاقة بين عدم الاستقرار الأُسَرِيّ وعمل المرأة، وبين عدم الاستقرار الأُسَرِيّ وتفرُّغ المرأة لأمور البيت، وتوصلت إلى أن المتغيرات المؤثِّرَة في عدم الاستقرار الأُسَرِيّ -بشكل عامّ- قليلة؛ فالعاملات وغير العاملات لديهنَّ استقرار أسري على الرغم من مَيْل مجموعة من المتفرِّغات نحو عدم الاستقرار بصورة أكبر من العاملات.

أما **دراسة الزهراني (2012)** فقد أكَّدَت على وجود علاقة ارتباطية موجبة بين أبعاد الاستقرار الأسري ودرجة المشارَكة في اتخاذ القرار، بصَرْف النظر عن كون الزوجة عاملة أو غير عاملة.

كشفت دراسة الكندري 2008 التي سعَت للتعرُّف على مستوى الاستقرار الأسري للأسر ثنائية العائل، وأحادية العائل، عن أهمية دَوْر الوالدين مجتمعين في تحقيق التوازن الاجتماعي، فغيابُ أحد أركان الأسرة عن أداء دوره الرئيسي داخِلَها ينعكس سلباً على أدائها وتكيفها، ثم على استقرارها، كما أوضحت نتائج الدراسة إلى ارتفاع معدلات الاستقرار الأُسَرِيّ بشكل عامّ، ولدى أسر الشهداء، الأسر أحادية العائل بشكل خاصٍّ.

في حين ركزت **دراسة مرسي (2012)** على الذكاء الوجداني لدى الزوجة، وعلاقته بالاستقرار الأسري، وتوصَّلَت إلى وجود ارتباط دالّ بين الذكاء الوجداني وجميع عوامل الاستقرار الأُسَرِيّ.

أما **دراسة بايهون (2016)** عن الاستقرار الأسري ودوره في تحقيق النجاح وفقَ التصور القرآني فقد أكَّدَت أن هناك علاقة بين الاستقرار والنجاح، فلا يمكن تحقيق النجاح إلا بتحقيق الاستقرار.

ركزت **دراسة الإبراهيم (2019)** على أثر الخيانة الزوجية على الاستقرار الأسري؛ حيث هدَفَت إلى دراسة واقع الاستقرار الأسري لدى مجموعة من الأزواج الأردنيين، وتوصَّلَت إلى أن واقع الخيانة الزوجية ضعيف جِدّاً، وأن واقع الاستقرار الأسري عالٍ جِدّاً، وتوجد علاقة ارتباطية عكسية بين الخيانة الزوجية والتماسك الأسري.

تناولت **دراسة يوسف (2012)** العلاقة بين إدارة ربة الاسرة للدخل المالي لأسرتها وبين التوافق الزواجي وتوصلت إلى أن هناك علاقة ارتباطية دالة بين إدارة الزوجية للأسرة مالياً وبين التوافق الزواجي، في حين هدفت دراسة عبد المجيد 2010 وهي دراسة بُعْدها اقتصادي، ولم تتطرق للاستقرار الأسري،

إلى التعرُّف على وعي المرأة العاملة التخطيطي في الاستهلاك والادخار، وتبيَّن أن وعيها الادخاري بين مستويين المنخفض والمتوسط، في حين أن وعيها الاستهلاكي منخفض بمتوسط حسابيّ 1.64 وانحراف معياريّ يبلغ 0.21.

ربَطَت بعضُ الدراسات الأجنبية بين المشاكل الزواجية والاستقرار الأسري والعوالم الاقتصادية؛ مثل دراسة Lewin 2005 التي ركَّزَت على بعض الأسباب التي تؤدِّي إلى عدم الاستقرار الأسري؛ مثل: انخفاض مكاسب المرأة الاقتصادية من الزواج، فالمرأة المرتبطة بزوج عاطل عن العمل

ويعتمد على مؤسَّسات الرعاية الاجتماعية لفترة طويلة من الزمان يلاحَظ عدم استقرار مثل هذه الأسر، ومَيْلها للتفكك، تتَّفق هذه النتيجةُ مع دراسة Dew 2016 التي بحثت في الدراسات التي لها علاقة بالقضايا المالية من عام 2008 وأكدت أن المشكلات المالية لها علاقة بجودة الحياة الزوجية والاستقرار الزواجي، فالإدارة المالية السليمة تؤثِّر -بشكل إيجابيّ- على جودة الحياة الزوجية واستقرارها. في حين تناولت دراسة Ivanova & Israel 2005 الاستقرار الأسري كعامل وقائيّ ضد الاكتئاب، كما يساعد الاستقرار على التنبؤ باتساق حياة الأطفال. اتفقت دراسة Ivanova & Israel مع دراسة Drach 2018 على أن الاستقرار الأُسَريّ له دور وقائي ضد الاكتئاب، ويشكِّل عاملاً مهمّاً في تنمية الأطفال وتكيُّفهم. كما أكدت نتائج دراسة Malatrea & Israel 2013 أن الاستقرار الأسري له تأثير إيجابي على ضبط النفس والتكيف.

أجرى (**Beutler & Others 2007**) دراسة عن المشاكل العاطفية والخلافات الزوجية والصراعات بينهما وبين جودة العلاقة المالية للزوجين، وأثر ذلك على الاستقرار الأسري، وأكَّدَت النتائجُ أن الضغوط المالية تؤثِّر على التفاعل السلبي والإيجابي بين الزوجين وهي أقوى تأثير من المشاكل العاطفية التي تحدُث بينهما، فهناك علاقة بين الضغوط المالية وعدم الاستقرار الأسري، وتشير نتائج الدراسة أيضاً إلى عدم وجود فروق معنوية بين الجنسين. أكدت نتائج دراسة Dew & others 2012 ان الخلافات المالية بين الزوجين من أقوى أنواع الخلافات التي يمكن أن تؤدي إلى الطلاق.

أظهرت نتائج دراسة (**Papp & Others 2009**) أن المال لم يكن مصدر النزاع الأول في الأسرة، على الرغم من أن النزاعات الزوجية حول المال منتشرة وكثيرة، واستمرت بدون حل؛ ممَّا يتطلَّب وجود مهنيين يساعدون الأزواج في إدارة علاقاتهم المالية والأسرية، اختلفت نتائج دراسة Dew & Stewart 2012 التي بحثت أسبابَ الصراع المالي، وهل هو ينشأ بسبب صعوبات مالية أو مشاكل زواجية أو كلاهما عن دراسة Papp & Others حيث أكَّدَت دراسة Dew & Stewart أن الضغوط الاقتصادية وقضايا الاتصال والقضايا الخفية العميقة بين الزوجين، كلها مرتبطة بالصراع المالي، عندما يكون الزوجان في مستوى عالٍ من التواصُل والاحترام والالتزام، ولديهم مستويات متساوية من القوة الاقتصادية، ينخفض لديهم مستوى الصراع المالي، تُشير هذه النتائجُ إلى أن الصراع المالي ظاهرة معقَّدَة؛ ومن هنا يبرز الدورُ الفاعلُ للمستشارين الزواجيينَ والماليينَ للحد من ذلك.

أكـدت نتائـج توصلت دراسـة (**Britt & Others, 2010**) أن الصـراع الزواجي -بشكل عامّ- مؤشِّـر علـى وجود الصـراع المالي، فالزوجـان لا يُفصِحان عـن المشاكل المالية التـي يعانون منها ومناقشتهـا بـدلاً مـن ذلك تظهر هـذه المشكلاتُ بشـكل واضـح في ضَعْف مهـارات الاتصال بين الزوجـين؛ لذلك حتى يمكن فَهْـم طبيعة النقاشات المالية في الزواج لابد من وجود مهنيين مدرَّبين علـى العـلاج الزواجي والتخطيط المـالي للأزواج لتقـديم المساعَدة ورفع نسبـة الرضا الزواجي، أو على أقل تقدير تجنُّب الطلاق.

أظهـرت نتائـج دراسـة (**Basiden & Others, 2018**) أن هنـاك علاقـة بـين التاريخ المالي وأسلوب الإدارة المالية وجودة الحياة الزواجية، وتوصَّلَت إلى ضرورة إدراك المعالجين والمستشارين الماليـين أن التاريخ المالي لكل شخص يؤثِّر على طريقة تفكيره بالمال؛ ممَّا قد يؤثِّر على قدرته على التواصُل بشأن الأمور المالية مع شريك الحياة؛ لذلك على المعالِجين الاستفادة من التجارب المالية المختلفـة لتقديم المساعَدة وتخفيف الضغط المالي وتحسين العلاقات المالية؛ ممَّا ينعكس أثرُه على تحسين جودة الحياة الزوجية، في حين أشارت نتائج دراسة Kye & Jeong, 2007 أن ربَّات البيوت في المناطـق الحضريـة يميلـون في أوقات الأزمـات الاقتصادية إلى استخدام أسلـوب إداري مالي موجَّه؛ لذلك توصي الدراسةُ ربات البيوت بإيجاد حلول معقولة لتحسين مستوى التماسك الأسري، والاستقـرار المالي، وعليهن الاستفادة من المعلومـات المالية حتى يتمكَّنوا من الإدارة المالية الفعَّالة التي تؤدي بدورها إلى الاستقرار المالي للأسرة.

تناولت دراسة (**Kiso & Others, 2019**) قلق التقاعد لتحديد الأسباب الرئيسية لقلق التقاعد عنـد البالغـين في سن العمل ولديهم أطفـال، وقد تبيَّن أن تدابير التخطيـط للتقاعد يحمل أفكاراً سلبيـةً وضغوطاً على الأطفال والأسرة: (الإجهـاد المالي لرعاية الأطفال، والعمل السلبي للأسرة، ومسؤوليـة الطفـل المالية) تنَّبَأ بقلـق التقاعد؛ لذلك لا بد من التخطيـط لبرامج وخدمات تهدف إلى مساعَـدة الأسرة في التخطيط للتقاعد لتجنُّب العقبات المالية التي يمكن من خلالها الحد من المخـاوف المالية المستقبلية. ربطـت دراسة Dew & Yorgson 2009 بـين الصعوبات الاقتصادية والمشـاكل الزواجية للأزواج في سن التقاعد، باستخـدام نموذج الإجهاد العائلي، وتم تطبيقُه على ثـلاث مجموعات مـن الأزواج، وأظهرت النتائجُ أن النموذج لا يعمل لدى الأزواج الذين بدأوا فعليًّا بالتقاعـد في حين إجراء الدراسـة، ويعمل مع الأزواج في سن التقاعد الذيـن تقاعدوا وقتَ إجراء الدراسة، وكذلك يعمل النموذج مع المجموعة التي لم تتقاعد وقتَ إجراء الدراسة.

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة للاستقرار الأسري والإدارة المالية العربية والأجنبية أنها متعددة، ومتنوعة في موضوعاتها وأهدافها، كما يتبيَّن من عرض الدراسات العربية التي تناولت الاستقرار الأسري أنها لم تأخذ العامل الاقتصادي كهدف رئيس إلا في دراسة يوسف 2012 التي تناولت العلاقة بين إدارة ربة الاسرة للدخل المالي لأسرتها وبين التوافق الزواجي. في حين تم جمع العامل الاقتصادي مع عوامل أخرى كالمتغيرات الديموغرافية مثل دراسة موسى وآخرين 2003، عبد الجليل والزهراني 2011، الهندي 1438.

كما يلاحَظ على الدراسات العربية للاستقرار الأُسَرِيّ أنها تناولت أبعاداً عديدة ومتنوعة لها علاقة بالاستقرار الأسري؛ مثل: عمل المرأة وانعكاسه على استقرار الأسرة، وكذلك متغيِّر عدد الأبناء والمستوى التعليمي للزوج والزوجة دراسة مختار 1997، وكذلك دراسة مختار 1998، تناولت دراسة الكندري 2008 الأُسَر ذات العائل الواحد وثنائية العائل، في حين ركَّزت دراسة مرسي 2012 على الذكاء الوجداني وعلاقته بالاستقرار الأسري، ودراسة الزهراني 2012 ركَّزَت على أبعاد الاستقرار الأسري ودرجة المشارَكة في اتخاذ القرار. أما دراسة بايهون 2016 كانت عن النجاح والاستقرار الأسري، ودراسة الإبراهيم 2019 تناولت عامل الخيانة الزواجية وتأثيرها على الاستقرار الأُسَرِيّ. تناولت دراسة عبد المجيد 2010 الوعي التخطيطي للمرأة العاملة من خلال مفاهيم الادخار والاستهلاك وتنظيم الأسرة دون ربطه بالاستقرار الأسري.

في حين أن الدراسات الأجنبية ربطَت -في كثير منها- بين الاستقرار الأسري والإدارة المالية باستخدام مصطلحات مختلفة مثل الخلافات الزواجية وجودة الحياة الزواجية والنزاعات والصراع المالي وأساليب الإدارة المالية بين الزوجين وبين الخلافات المالية والتنبؤ بالطلاق، وأكدت العديدُ منها على ضرورة وجود مهنيين يساعدون الأزواج في إدارة حياتهم المالية والأسرية؛ مثل دراسة كلٍّ مِنْ Lewin 2005، وPapp & Others 2009، Beutler & Others 2007 و& Britt Others 2010, Dew & Stewart 2012، دراسة Dew 2016 و.Basiden & Others 2018 وكذلك دراسة Dew&others 2012. أما دراسة Dew & Yorgson 2009، ودراسة Kiso & Others 2019 فقد ركَّزَت على المشكلات المالية في مرحلة التقاعد وعلاقتها بالمشاكل الزوجية والضغوط الأسرية، في حين تناولت دراسة Kye & Jeong 2007 ربَّات البيوت في المناطق الحضرية، واستخدام الأساليب المالية الموجَّه في أوقات الأزمات.

ركَّـزَت بعضُ الدراسات الأجنبيــة على الآثار الإيجابية المترتِّبة علــى الاستقرار الأسري؛ مثل: الحمايــة من الاكتئاب، والتنبؤ باتساق حياة الأطفال وتكيُّفهــم وأثرها على ضبط النفس والتكيف مثل دراسة كلٍّ من Ivanova & Israel, 2005، وMalatrea & Israel 2013، وDrach, 2018.

مــا سبَق استعراضُــه من الدراسات السابقــة يؤكِّد على أنه لا يوجد دراســة جمَعَت بين الوعي المالي لــلأم بمَحَــاوره: (الادخــار، الاستثمار، الاقتراض، التخطيــط للميزانية، الأبنــاء والوعي المالي)، وعلاقته بالاستقرار الأسري في المجتمع السعودي، كما يؤكِّد أهميةَ مشكلة الدراسة؛ حيث إن الكثير من المشكلات الأسرية سببها الصراع المالي، كما أشارت إلى ذلك بعضُ نتائج الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

2- النظريات المفسِّرة للدراسة:

نظرية الدَّوْر: The Role Theory

الــدور الاجتماعــي مصطلــح سوسيولوجي ظهَــر في إطار نظريَّــة معاصرة مــن نظريات علم الاجتماع، وهــي النظرية البنائية الوظيفية، تَصِفُ هذه النظريةُ الدورَ الوظيفيَّ لقيام المجتمع من خــلال مصطلحَي المكانة والدور، فالفرد الذي يتــم التعامُل معه هو شيء مجرَّد غير حقيقيّ وغير موجــود، الموجــود هو شاغل مكانة معنية في المجتمع، عليه واجبات محدَّدة مسبقاً مِنْ قِبَل المجتمع، فمشكلة الإنسان ليست قائمة في ذاته، ولكن في عدم قدرته على أداء دوره الاجتماعي المطلوب منه، فقــط يكون الفــرد يؤدِّي دورَه في عمله كطبيــب بشكل متميز جدّاً، ولكنه غير قــادر على أداء دوره كزوج أو كَابْن كما هو متوقَّع منه مِنْ قِبَل المجتمع (عثمان والسيد، 1993: 282).

تفسِّر هذه النظرية سلوكَ الفرد وعلاقاته الاجتماعية بناءً على الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمــع، كمــا أن مكانة الفــرد الاجتماعية تعتمد علــى أدواره الاجتماعية، فالــدور الاجتماعي يتضمَّــن مجموعةً مــن الحقوق والواجبات؛ فالواجبــات التي يقوم بها الفــرد يحددها الدور الذي يشغلــه، أما حقوقــه فتحددها الواجبات والمهام التي يقوم بها في المجتمــع؛ فالفرد يشغل عدداً من الأدوار الاجتماعيــة في المجتمــع من خلال كونه عضواً في مؤسسات اجتماعية مختلفة، تختلف هذه الأدوارُ من أدوار قيادية أو أدوار وسطية أو أدوار قاعدية (الحسن، 2015: 159).

تفترض نظرية الدَّوْر أن السلوك الإنساني يتم توجيهُه من خلال مجموعة من التوقُّعات يقدمها الفــرد والآخــرون نحــو سلوك معيَّن أو مكانــة اجتماعية معينــة، تساعِد نظرية الــدور على التنبؤ،

في حين توفِّر معلومات حول الدور المتوقَّع لمكانة محددة؛ مثل الأب أو الزوج أو الأم، فإنه يمكن التنبؤ بجزء كبير من سلوك الأشخاص الذين يشغلون هذا الدور، وحتى يمكن تغيير السلوك لا بد من تغيير الأدوار، فالأدوار تتوافق مع السلوكيات، وتتأثر بشكل كبير في المعتقدات والاتجاهات، ويعمل الأفراد على تغيير اتجاهاتهم وسلوكياتهم لتتفق مع الدور الذي يقومون به، وترتبط هذه النظريةُ بموضوع أدوار الجنسين، والتي تعرَف بأنها صفات ومعتقدات محدَّدة اجتماعيًّا وثقافيًّا، حول سلوك ومشاعر الذكور والإناث (الصادي وآخرون،2017: 56).

1/2 المبادئ العامَّة لنظرية الدور:

تستند نظرية الدور على عدد من المبادئ العامَّة، من أهمها كما ذكرها الحسن (2015: 164):

1- البناء الاجتماعي ينقسم إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية، وتتعدد الأدوار الاجتماعية في كل مؤسسة.

2- الدور الاجتماعي الواحد ينطوي على مجموعة من الواجبات التي يؤديها الفرد بناءً على عدد من المحكَّات؛ مثل المؤهِّلات والخبرات والكفاءة والشخصية، وبعد أن يقوم الفرد بواجباته يحصُل على حقوقه سواء كانت مادية أو معنوية، الواجبات التي يقدمها الفردُ يجب أن تكون متساوية مع الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الفردُ.

3- يشغل الفرد الواحد عدداً من الأدوار الاجتماعية والوظيفية في آنٍ واحد، هذه الأدوار هي التي تحدِّد مكانتَه الاجتماعية، وتتحدد تبعاً لها قوته الاجتماعية وطبقته.

4- أن الدور الذي يشغله الفرد هو الذي يحدِّد سلوكه، وهو الذي يحدِّد علاقاته الرسمة وغير الرسمية مع الآخرين.

5- يمكن التنبؤ بسلوك الفرد من خلال معرفه الدور الاجتماعي الذي يقوم به.

6- ضرورة التدريب على القيام بالدور الاجتماعي، وغالباً يتم هذا التدريب خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

7- تتكامل الأدوار الاجتماعية في المؤسسة عندما تؤدي المؤسسة مهامَّها بصورة جيدة، فلا يكون هناك تناقُض بين الأدوار، والعكس صحيح؛ تتناقض الأدوار الاجتماعية، وتتعرض للصراع عندما لا تؤدي المؤسسة أدوارها بطريقة جيدة وفاعلة.

8- عند تفاعُل دور مع أدوار أخرى فإن كل دور يقيِّم الدور الآخَر، وعندما يصل تقييم الآخرين

لـذات الفـرد فـإن التقييم يؤثّـر في تقييم الفـرد لذاته، وهذا مـا يـؤدي إلى فاعلية الدور ومضاعفة نشاطه.

9- عـن طريق الدور يتصل الفـرد بالمجتمع، ويتصل المجتمع بالدور، وهـذا الاتصال قد يكون رسميًّا أو غير رسمي.

10- الدور هو حلقة الوصل بين الشخصية والبناء الاجتماعي.

11- التركيـب الخُلقي للفرد هو بمثابة التكامـل بين التركيب النفسي والأدوار الاجتماعية التي يشغلها الفرد في حياته اليومية.

2/2 أنواع الأدوار:

هناك أنواع متعدد من الأدوار من أهمها:

- **الـدور الفعلـي** «Real Role»: وهو الدور الذي يقوم به الفـرد بالفعل ويمارسه في عمله مع أفراد المجتمع.
- **الـدور المتوقَّـع** «Expected Role»: وهـو الدور الذي يتحدد بناءً علـى توقُّعات الأفراد نحو شاغلي هذا الدور وتوقُّعات الفرد ذاته مع الأفراد الذين يتعامل معهم.
- **الدور الموصوف** «Asspired Role»: وهو الدور الذي يقوم به الفرد في ضوء الدور الموصوف للمكانة التي يشغلها، أو الظروف التي تحيط به، أو بحكم الموقع الذي هو يعيش فيه.
- **الدور المكتَسَـب** «Achieved Role»: وهو الدور الذي يكتسبه الفردُ من خلال تفاعلاته مع الأفراد المحيطين به، وبناءً على قدراته وإمكانياته ويكتسبه بناءً على هذه القدرات التي عن طريقها يمارس دوراً أو أدوار في المجتمع (أحمد، 1997: 106-107).

3/2 مفاهيم نظرية الدور:

1- **مفهـوم الأداء الاجتماعـي** «Social performance»: يعرَّف بأنه «القدرات المختلفة للعميل على أداء أدواره الاجتماعية كما يتوقعها الآخرون أو الإعاقة التي يتوقَّعها الآخرون من وجود العميل في بيئتهم الاجتماعية» (جوهر،1991: 89).

2- **تعلُّم الدَّوْر** «Role Learning»: كل فرد في المجتمع يتعلم طبيعة دوره والسلوك الملائم للدور الـذي يقوم به، وعملية التعلـم هذه تبدأ منذ الصِّغَر في الطفولة مـن خلال عملية التنشئة الاجتماعية، ويقـوم بهذه العملية الأسرةُ والأجهزةُ الاجتماعية المختلفة، وعملية التعلم تتم في إطار ثقافة المجتمع الذي ينشأ فيه الفردُ (العلا وعبد الرحمن، 1989: 126).

3- **متطلبات الدَّوْر** «Role Demands»: وهي المقوِّمات اللازمة للقيام بأداء دور معيَّن، تتكون من خلال المعايير الثقافية، وهي التي توجِّه الفردَ عند اختياره أو رغبته في القيام بأدوار معينة (الصديقي، 1991: 47).

4- **الدور الممارَس (أداء الدور)** «Role Performance»: هو السلوك الفعلي الذي يؤديه الفرد أثناء قيامه بدوره بناءً على ما تم تعلُّمه في وقت سابق، سواء كان واجب أو مسئولية متعلقة بهذا الدور أو التمتع بحقوقه؛ وذلك أثناء التفاعل مع الأطراف الأخرى لهذا الدور (زيدان، 2005: 23 وجوهر، 1987: 34).

5- **توقُّعات الدَّوْر** «Role Expectations»: مجموعة من التصورات أو الأفكار التي تكون لدى الآخرين حول الأنماط السلوكية التي يجب أن يقوم بها شاغل مكانة معينة (الصديقي، 1991: 47). ويتضمن الدور المتوقَّع مجموعة المتطلبات والأدوار التي ينتظر الآخرون من الفرد أن يؤديها، والمستوى الذي يلزم الفردَ شاغلَ الدور الوصولُ له، يتم توقُّع الدور من جانب عدد من الأطراف، فالزوجة تتوقَّع دور زوجها، والأب يتوقَّع سلوك ابنه، وتوقُّعات المشاهدين الذين ليسوا أطرافاً في علاقة الدور، ولكنهم يشاهدون أداء كل من الطرفين لدوره، ولكلٍّ منهم توقُّعات من كلا الطرفين، فالأم ليست طرفاً في دور الأب حيالَ ابنه، ولا في دور الابن اتجاه أبيه، ولكنها تشاهد وتتوقَّع من الأب أن يمارس دورَه بطريقة معينة، ومن الابن أن يمارِس أيضاً دورَه بطريقة معينة، ولا تقتصر توقُّعات الدور على الأفراد المشاهدين بل تمتد لتشمل مختلف الجماعات الاجتماعية في المجتمع، وقد تتطابق هذه التوقعات وقد تتفاوت، كما أن ثقافة المجتمع تحدِّد أدواراً متوقَّعة من كل فرد يشغل مكانة محددة في المجتمع (زيدان، 2005: 23- 24 وجوهر، 1987: 34).

6- **درجة وضوح الدور** «Role vigor»: ويُقصَد بذلك درجة الاتفاق بين توقُّعات الجماعات المختلفة على حقوق وواجبات الدور، وكلما كانت هذه التوقعات متطابقة وتحظى بالاتفاق مِنْ قِبَل الجماعات المختلفة داخلَ المجتمع، كلما كان الدور أكثر وضوحاً، ومن الأدوار الواضحة دور الأم ودور الأب، أما الأدوار غير الواضحة فهي مثل دور الجد أو الجدة (زيدان، 2005: 24). وكلما تحدَّد تعريف الدور، كلما زادت قوتُه وتأكَّد وضوحُه، وكلما صَعُبَ تبعاً لذلك على الفرد أن يتغلَّب على متطلباته أو يتنصَّل منها (النوحي، 1983: 9).

7- **غموض الدور** «Role Ambiguity»: يُقصَد بذلك عدم الاتفاق بين الجماعات الاجتماعية في المجتمع على الحقوق والواجبات الخاصة بهذا الدور (زيدان، 2005: 24).

8- **الأدوار الظاهرة والأدوار الضمنية** «Explicit and Implicit Roles»: الأدوار الظاهرة هي الأدوار القابلة للملاحَظة، والمارِس لهذه الأدوار يؤديها على مستوى الشعور، أو يؤديها وهو مدرك لها وواعٍ بها، أما الأدوار الضمنية فهي تلك الأدوار التي لا يكون الفرد واعياً لها؛ فالمرأة التي تعمل مشرفة في دار حضانة ولم تُنجِب نجد أن الدور الواضح الذي تقوم به دور المشرفة، أمَّا الدور الضِّمْنِيّ المستتِر الذي تؤديه دور الأم (الجميلي، 1998: 27).

9- **صراع الأدوار** «Role Conflict»: حتى ينجح الفرد في أداء كل دور من مجموعة الأدوار التي عليه أن يؤديها، عليه أن يوفِّق بين هذه الأدوار من ناحية، وكذلك عليه التوفيق بين أدائه لكل دور وتوقُّعات المشارِكين له في هذا الدور والجماعات الاجتماعية من ناحية أخرى، وإذا فَشِلَ في ذلك حدَث ما يُسمَّى «صراع الأدوار»، ويُقصَد به عدم نجاح الإنسان في التوفيق بين أدواره المختلفة وبين مستوى أدائه لكل دور وتوقُّعات المحيطين به فيما يتعلق بهذا الدور (زيدان، 2005: 26). وقد يحدُث صراع الأدوار لأسباب متعددة منها: أن تكون توقُّعات الدور غامضة وغير واضحة، ولا يوجد اتفاق بين الأطراف على توقُّعات معينة، أن تكون الأدوار متعددة وكثيرة فيفقد الفردُ قدرتَه على الموازَنة بين كل هذه الأدوار التي يشغلها؛ ممَّا يجعله يعطي اهتماماً أكثرَ لدور معيَّن على حساب دور آخَر (الجميلي، 1998: 29). تعارض التوقعات بين أطراف الدور أيضاً من الأسباب التي قد تؤدِّي إلى صراع الأدوار فقد يحدُث صراع بين الزوج والزوجة المتزوجين حديثاً على قيادة الأسرة؛ حيث يَتوقَّع كلٌّ منهما أن تكون قيادة الأسرة من أدواره المتوقَّعة (زيدان، 2005: 26).

10- **تكامُل الأدوار أو تعارُضها** «Role complementarity or Discomplementarity»: يتم التكامل بين الأدوار إذا أدَّى كلُّ طرف دورَه، بشكل تلقائي وبسهولة بدون مصاعب، وبالطريقة المتوقَّعة منه، تكامُلُ الأدوار وتناسُقُها أمرٌ مطلوب وضروري، ويحدث التعارُض لأسباب متعددة كعدم استقرار البناء الاجتماعي أو عدم وضوح تعريفات الأدوار داخِلَه، أو فشل الأطراف المشتركة في الأدوار في إحداث التناسق بينهم (النوحي، 1983: 12-13).

11- **المقوِّمات الشخصية للدور**: يتطلب كلُّ دورٍ مجموعةً من الصفات والقدرات والمهارات، وكلما كانت المقومات الشخصية المطلوبة لأداء الدور متوفرة لدى الفرد كلما ارتفع مستوى أدائه لهذا الدور (زيدان، 2005: 25).

12- **استعادة التوازن** «Reequilibration»: عندما يكون هناك غموض أو تضارُب أو تناقُض في توزيع الأدوار يحدُث عدم توازُن في النسق الاجتماعي، تبعاً لذلك تعمل الأطراف المشتركة محاولات لإعادة التوازن والانسجام، ومن الوسائل التي تُستَخدم في ذلك، الجبر والإرغام، أو بالتملق، أو الملاحَظة، أو بالتقويم، كما قد يكون لدى الطرف الآخر وسائل دفاعية يمكنه استخدامها مثل الرفض والإنكار والتحدي، أو إثارة الطرف الآخَر واستفزازه، وقد يقوم الطرفان بعمل متبادل أو مشترك للأدوار، أو إحالة الموضوع لطرف ثالث، أو إعادة النظر في الموضوع أو قبول الحل الوسط (صديقي، 1991: 49).

13- **مجموعة الأدوار**: يُقصَد بها مجموعة الأدوار التي يلعبها الإنسان في وقت معيَّن، فكل شخص يشغل عدداً من الأوضاع الاجتماعية (زيدان، 2005: 25-26).

14- **الجزاءات** «Sanctions»: هي العقوبات التي يوقِّعُها شخص أو جماعة أو منظَّمة على شخص نتيجة لتقصيره في أداء مسئوليات دور معيَّن وحدوث تفاوُت كبير بين ما يمارسه ذلك الشخصُ وبين ما يُتوقَّع منه في أدائه لدور معيَّن (زيدان، 2005: 27). وتختلف الجزاءات التي يقوم به فردٌ ما، سواء كان والداً أو معلماً أو صديقاً عن تلك التي يقوم بها المجتمعُ، والجزاءات والعقوبات أمر ضروري لإلزام الأفراد على أداء أدوارهم، وإن كانت تنجح أحياناً في تحقيق ذلك الهدف، وأحياناً تُخفِق (النوحي، 1983: 14).

15- **التقويم** «Evaluation»: يتعرَّض سلوك الفرد في الحياة الواقعية إلى التقويم من جانب الآخرين، ويختلف أفراد المجتمع في أدائهم الاجتماعي، وهم يشغلون أماكن متعددة ومتباينة في الأنساق الاجتماعية، ويقومون فيه بأدوار مختلفة، وأماكنهم وأدوارهم تتعرض للتقويم بشكل من الأشكال (الصديقي، 1991: 49). فأداء الإنسان لكل دور خاضعٌ للتقويم من جانب أفراد أو مجموعة من الأفراد أو جماعة معينة وخاصة الطرف أو الأطراف الأخرى المشارِكة له في لعب هذا الدور، وإذا نقص أداء الفرد لدوره فإن الطرف المشارِك قد يضيق ويتبرَّم من هذا القصور في الأداء (زيدان، 2005: 27).

تفسِّـر نظريـةُ الدَّوْر مشكلةَ الدراسـة الحالية؛ بأن الأم السعودية لهـا أدوار متعددة ومتداخلة ومتفاعلـة مـع بعضها البعض، بعض هذه الأدوار واضحة ومحـددة مثل دورها في الاهتمام بالمنزل وتربيـة الأبناء، ودورها كزوجة، والبعض الآخَر غير واضـح، ويشوبه الغموض مثل دورها في إدارة الأسـرة ماليّـاً، كما أن الدور المالي للأم يفترض بناء على مفاهيم نظرية الدور هو دور تعلَّمَتْه الأم منـذ الصغر من خلال التنشئـة الاجتماعية في الأسرة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة التي تنتمي لهـا، وهي عملية تتم من خلال ثقافة المجتمع الذي تعيش فيـه، فهذه النظرية تصنِّف الأدوارَ التي تقـوم بهـا الأم في الدور الفعلي التي تقوم به في الإدارة المالية للأسرة، والدور المتوقَّع منها أن يكون لديها وعي ماليّ تستطيع من خلاله القيام بدورها في الإدارة المالية الأسرية؛ مثل: التخطيط المالي، ووضـع ميزانيـة، والادخار، والاستثمار، والاقتراض، وآليات التعامُـل مع الأبناء في الصرف، ودور موصـوف للأم يمكن معرفة هذا مـن خلال الدور الموصوف للمكانة التـي تشغلها الأم أو الظروف التـي تعيش فيها، ودَوْر مكتَسَب للأم تكتسبه من خـلال تفاعلاتها مع الأفراد المحيطين بها، والتي قـد تكـون لها تأثير في الوعي المـالي للأم، إن تطبيق نظرية الدور لتغيـير السلوك المالي لدى الأم، يتضمَّن عملية التعلم المالي والإدارة المالية، خاصةً أن النساء يَملْنَ بحكم أدوارهن لشراء سلع غير مخطَّـط لها، ومعرضـات لشراء حاجات ومستلزمات لا يحتجن إليهـا (الصادي وآخرون، 2017: 57). تركِّـز هـذه النظريةُ علـى القيام بتوعية المـرأة بدورها المالي داخلَ الأسـرة وتحفيزها على التعلـم المـالي، كما تركِّز على تغيـير السلوكيات المالية والمعتقدات والاتجاهـات المرتبطة بالسلوك المـالي لـدى الأم، ويمكن تصميم برامـج للتثقيف المالي لـلأم، ورفع مستوى الوعـي المالي لديها، وإعـادة بناء مفاهيم الدور لديها، وتغيـير مفهوم الدور المكتَسَب من خلال إعادة تعليمها وتدريبها وبناء قدراتها وإمكانياتها في الإدارة المالية، فالأم قد تحتاج إلى التدريب على القيام بدورها المالي في الأسـرة من خلال توفـير المتطلبات والمقوِّمات التي تساعدها على القيـام بدورها المالي المتوقَّع في الأسرة بفاعلية.

سابعاً: المنهجية:

أ - نوع الدراسة ومنهجها:

تعد هذه الدراسة مـن الدراسات الوصفية التي تهتم بدراسة الحقائق والظواهر وخصائصها أو المواقـف التـي تغلب عليـه صفة التحديد من خـلال جمع الحقائق وتحليلهـا وتفسيرها للوصول

إلى النتائج (محمود وآخرون، 2007: 161). استَخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي من خلال العينات غير الاحتمالية حيث تم اختيار عينة قصدية من أمهات طالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود، ويمكن تبرير اختيار هذا النوع من العينات لعدم إمكانية تطبيق العينة العشوائية بأساليبها العلمية في هذه الدراسة لعدم وجود قوائم معاينة لجميع الأمهات السعوديات في مدينة الرياض، لذلك حددت الباحثة مجتمع البحث بأمهات طالبات كلية الآداب حتى تتضمن العينة أمهات عاملات وغير عاملات كمتغير مستقل أساسي ركزت عليها الدراسة، كما أن كلية الآداب تضمن تنوعاً كبيراً في خصائص مفردات العينة وذلك لتعدد التخصصات في الكلية وكذلك كبر حجم العينة وبالتالي تضمينها مجموعة من المتغيرات الأساسية في الدراسة مثل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المتفاوتة ووتم تحديد مجموعة من الخصائص اللازم توفرها في مفردة الدارسة وهي أن تكون المبحوثة أم من الجنسية السعودية.

ب- مجتمع وعينة الدراسة:

تحدَّد مجتمعُ البحث في أمهات طالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود؛ حيث تم اختيار 250 أُمّاً عن طريق استخدام العينة القصدية غير الاحتمالية؛ وذلك لملاءمتها لمجتمع البحث، للوصول إلى خصائص معينة في الأم: (سعودية، متزوجة ومستقرة في أسرة في وقت جمع البيانات، لديها أبناء).

ج- أداة جمع البيانات:

تم تصميم استبانة لجمع البيانات تشمل ثلاثة محاور: (البيانات الأولية، مقياس للوعي المالي للأم، مقياس للاستقرار الأُسَرِيّ).

خطوات بناء أداة الدراسة:

1- البيانات الأولية: تم تحديد أهم البيانات الأولية التي تشكل متغيرات مستقلة يمكن ربطها من خلال مقياسي الوعي المالي والاستقرار الأسري (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الوظيفية، جهة العمل، الراتب الشهري، دخل الأسرة الشهري، عدد الأبناء).

2- تم تصميم مقياس لكرت الخماسي للوعي المالي للأم يتدرج من الموافقة بشدة إلى عدم الموافقة إطلاقاً وتم تطوير هذا المقياس وبناءه من خلال الاطلاع على عدد من البرامج والمراجع الخاصة بالوعي المالي منها برنامج ريالي وتم تحديد خمسة محاور رئيسية للوعي

المالي وهـي: (الادخار، الاستثمـار، الاقتراض، التخطيـط المالي ووضـع الميزانية، الأبناء والوعي المالي).

3- تم تصميـم مقياس لكرت الخماسي للوعـي للاستقرار الأسري يتدرج مـن الموافقة بشدة إلى عـدم الموافقـة إطلاقـاً. وتم تطوير هذا المقياس وبناءه من خلال الاطـلاع على عدد مـن الدراسات والمراجـع العلمية المتعلقـة بالاستقرار الأسري ويمكن تحديـد هذه المحاور في: (التعامُـل مع الأبناء، التعامُل مع المشـكلات التي تعترض الأسرةَ، التعامُل مع الظروف المالية، التعامُل مع المجتمع الخارجي).

د- محددات الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على الأمهات السعوديات لطالبات كلية الآداب جامعة الملك سعود حيث تم إجـراء الدراسـة على 250 أمًّا من طالبـات كلية الآداب في جامعة الملـك سعود وتم تطبيق هذه الدراسة في الفصل الأول من العام الجامعي 1439هـ.

هـ - إجراءات الصدق لأداة الدراسة Validity:

- **الصِّـدْق الظاهـري** Face Validity : للتحقـق من صِـدْق الأداة ظاهريًّا عُرضت على عدد مـن غير المتخصصين أمهـات طالبات كليـة الآداب اللاتي سوف تطبَّق عليهـن الاستبانةُ مستقبـلاً؛ للتأكد من صِدْقِها ووضوحها لمفردات عينة الدراسة، ومدى دقة ارتباط عناوين الاستبانة بالفقرات التي تليها.
- **صِـدْق المحتوى** Content Validity: للتحقُّق من صدق محتوى أداة الاستبانة، وتم عرضها علـى خمسة محكِّمـين من المتخصصـين في الخدمـة الاجتماعية وعلم الاجتمـاع؛ لتحليل محتـوى عبـارات الأداة، والتأكد مـن مدى تمثيلها لأهـداف الدراسـة وتساؤلاتها، وقد تم تعديل بعض الفقرات وَفْقاً للملاحَظات التي وردت على أبعاد المقياس مِنْ قِبَل المحكِّمين.

إجراءات الثبات Reliability:

تم التحقـق من الاتسـاق الداخلي لعبارات المقياس عن طريق استخراج معامـل ألفا كرونباخ باستخـدام برنامـج الحُزَم الإحصائيَّة الخاص بالعلوم الاجتماعيـة SPSS/PC. حيث تم تطبيقُه قبل جمع البيانات على عدد 30 مفردة من مجتمع البحث، وأشارت النتائج الأولية إلى قوة المقياس، وإمكانية الاستمرار في جمع البيانات، وقد بلَغ معامل ثبات المقياس (ألفا كرونباخ) كالآتي:

جدول رقم (1)
محاور عينة الدراسة

المحور	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
الوعي المالي للأم محور الادخار	0.764	10
الوعي المالي للأم محور الاستثمار	0.872	6
الوعي المالي للأم محور الاقتراض	0.723	7
الوعي المالي للأم محور التخطيط المالي ووضع الميزانية	0.704	19
الوعي المالي للأم محور الأبناء والوعي المالي	0.705	10
مجموع محاور الوعي المالي للأم	0.801	48
الاستقرار الأسري	0.926	29

من الجدول السابق يتضح أن معامل ألفا كرونباخ في محورَي الدراسة «الوعي المالي والاستقرار الأُسَرِيّ» مرتفع وقوي، ويمكن الاعتماد عليه في نتائج الدراسة. وبالنظر لقيمة معامل الفا كرونباخ في بعض محاور الوعي المالي للأم يظهر أن هناك تفاوتاً في استجابات مفردات العينة، هذا التفاوت يعكس عدم التجانس في عينة البحث في بعض المتغيرات الديموغرافية مثل المستوى الاقتصادي والتعليمي وعدد الأبناء، والذي تشكل بدروها متغيرات أساسية تم الاعتماد عليها في تحديد الفروق المعنوية في متغيري الوعي المالي للأم والاستقرار الأسري في هذه الدراسة.

ثامناً: التحليل الإحصائي والاجتماعي لنتائج الدراسة:

جدول رقم (2)
توزيع العمر لمفردات العينة

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 40 سنة	49	% 19.6
من 40 إلى أقل من 50	140	% 56
من 50 إلى أقل من 60	44	% 17.6
60 سنة وما فوق	17	% 6.8
المجموع	**250**	**% 100**

يوضح جدول رقم (2) توزيع عمر الأمهات اللاتي تم إجراء الدراسة عليهن، ويلاحَظ أن أغلبهن أعمارهن من 40 سنة فأكثر؛ حيث بلغت نسبتهن 80.4 %. وذلك لأنه تم اختيار مفردات الدارسة للأمهات اللاتي لديهن أبناء يدرسن في مرحلة البكالوريوس ويرجع السبب في ذلك الاختيار لعدم وجود قوائم معاينة للأمهات اللاتي لديهن أبناء في مدينة الرياض لسحب عينة عشوائية منهن، فركزت الدراسة على أمهات كلية الآداب لتحقيق هذا الشرط في العينة.

جدول رقم (3)

المستوى التعليمي لمفردات العينة

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	87	% 34.8
بكالوريوس	78	% 31.2
ماجستير	13	% 5.2
دكتوراه	6	% 2.4
أخرى	65	% 26
مفقود	1	% 0.4
المجموع	250	% 100

يوضح جدول رقم (3) المستويات التعليمية لمفردات الدراسة، ويلاحَظ أن نسبة الأمهات اللاتي يحملن الشهادة الثانوية والبكالوريوس متقاربة -إلى حد كبير- حيث بلغت نسبةُ حاملات الشهادة الثانوية 34.8 %، أما الخريجات الجامعيات فقد بلغنَ 31.2 %، أمَّا باقي العينة متوزِّعة على الماجستير والدكتوراه بنسب بسيطة، أظهرت النتائج أن هناك بعض المستويات التعليمية تضمَّنَها خيار «أخرى»، وهي أيضاً متوزِّعة بأعداد قليلة بين الأمهات، فالأمهات الأميات بلَغ عددهن 16 أمّاً، وحاملات شهادة الابتدائي بلَغ عددهن 13 أمًّا، والمتوسط بلَغ عددُهن 10 أمهات، و20 أمًّا، تحمل شهادة دبلوم، وست أمهات لديهن شهادة من بعض المعاهد التعليمية، وهذا يشير إلى أن المستويات التعليمية للأمهات مختلفة ومتوزعة في خيارات كثير ممَّا يفيد في معرفة هل متغيِّر التعليم له تأثير على الوعي المالي للأم، وكذلك هل له دور في مستوى الاستقرار الأُسَرِيّ، يلاحَظ من الجدول السابق أن المستويات التعليمية لعينة الدراسة متنوعة ومختلفة مما يدعم الدراسة

في اختلاف المستويات الدراسة للأمهات وعلاقتها بالمتغيرات الأساسية في الدراسة (الوعي المالي، الاستقرار الأسري).

جدول رقم (4)

توزيع مفردات العينة تبعاً للحالة الوظيفية وجهة العمل

الحالة الوظيفية	التكرار	النسبة المئوية
موظفة	60	% 24
غير موظفة	184	% 73.2
سيدة أعمال	7	% 2.8
المجموع	250	% 100
جهة العمل	**التكرار**	**النسبة المئوية**
قطاع حكومي	54	% 21.6
قطاع خاص	9	% 3.6
أعمال حرة	4	% 1.6
لا ينطبق	183	% 73.2
المجموع	250	% 100

يوضح جدول رقم (4) توزيع مفردات العينة تبعاً للحالة الوظيفية يلاحَظ أن الأمهات غير الموظَّفات بلغن النسبة الأكبر 73.2 % لسن موظفات، وبلغت نسبة الموظفات 24 % وأغلب الأمهات الموظَّفات يعملن في القطاع الحكومي بنسبة 21.6 %. توزع مفردات الدراسة على متغير الحالة الوظيفية موظفات وغير موظفات يدعم الدراسة من خلال تحديد الفروق المعنوية في مستوى الوعي والاستقرار الأسري بين الأمهات الموظفات وغير الموظفات.

جدول رقم (5)
توزيع مفردات العينة حسب المستوى الاقتصادي للأسرة

الراتب الشهري	التكرار	النسبة المئوية
من 2500 إلى 5000	7	% 2.8
من 5001 إلى 10000	41	% 16.4
من 10001إلى 20000	14	% 5.6
مفقود	5	% 2
لا ينطبق	183	% 73.2
المجموع	250	% 100
الدخل الشهري	**التكرار**	**النسبة المئوية**
من 2000إلى 10000	117	% 46.8
من 10001 إلى 30000	104	% 41.6
من 30001 إلى 50001	12	% 4.8
من 50001 إلى 80001	3	% 1.2
المفقود	14	% 5.6
المجموع	**250**	**% 100**

يوضح جدول رقم (5) المستوى الاقتصادي لمفردات العينة، وتبين أن أغلب الرواتب الشهرية للأم الموظَّفة يتراوح ما بين 5000 آلاف ريال إلى 10000 آلاف ريال، ويبلغ أعلى نسبة للدخل الشهري للأسر في هذه الدراسة ما بين 2000 إلى 10000 حيث بلغت النسبة المئوية 46.8 %، يليها نسبة الأسر اللاتي يتراوح دخلُهن الشهري ما بين 10000 ريال إلى 30000 ألف ريال بنسبة 41.6 %. بحيث يمكن تصنيف المستوى الاقتصادي لأغلب مفردات الدراسة ما بين الدخل الاقتصادي الضعيف إلى المتوسط، مع الأخذ في الاعتبار اعتماد الأسر على عائل واحد وهو الأب؛ لأن نسبة الأمهات الموظَّفات في هذه الدراسة أقل من ربع العينة، يلاحَظ من الجدول السابق أن الراتب الشهري والدخل الشهري يشير إلى أن أغلب مفردات العينة من ذوي الدخول المتوسطة. التنوع في الدخل الاقتصادي يدعم الدراسة من حيث توزع مفردات العينة في مستويات اقتصادية مختلفة مما يساعد على تحديد الفروق المعنوية بين المستوى الاقتصادي للأسرة وبين متغيرات الدراسة الأساسية (الوعي المالي، الاستقرار الأسري).

جدول رقم (6)

توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن وملكية السكن

نوع السكن	التكرار	النسبة المئوية
شقة	86	% 34.4
دور في فيلا	47	% 18.8
فيلا	108	% 43.2
أخرى	8	% 3.2
مفقود	1	% 0.4
المجموع	250	% 100
ملكية السكن	**التكرار**	**النسبة المئوية**
ملك	138	% 55.2
إيجار	104	% 41.6
أخرى تُذكَر	8	% 3.2
المجموع	250	% 100

يوضح جدول رقم (6) توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن وملكية السكن، ويلاحَظ أن أغلب العينة يسكنون في فيلا؛ حيث بلغت نسبتهن 43.2 %، في حين أن أكثر من نصف العينة يسكنون في بيوت مِلْك بنسبة 55.2 %.

جدول رقم (7)
توزيع مفردات العينة حسب عدد الأبناء

عدد الأبناء	التكرار	النسبة المئوية
1	18	% 7.8
2	29	% 11.6
3	39	% 15.6
4	60	% 24
5	31	% 12.4
6	22	% 8.8
7	26	% 10.4
8	10	% 4
9	9	% 3.6
10	3	% 1.2
11	1	% 0.4
مفقود	2	% 0.8
المجموع	**250**	**% 100**

يوضح جدول رقم (7) يوضِّح عدد أبناء مفردات الدراسة، ويلاحَظ توزعهن من طفل إلى 11 طفلاً يبلغ أكبر نسبة للأمهات التي لديهن 4 أطفال بنسبة 24 %، يليها الأمهات اللاتي لديهن 3 أطفال بنسبة 15.6 % وفي المرتبة الثالثة الأمهات اللاتي لديهن 5 أطفال حيث بلغت نسبتهن 12.4 %.

جدول رقم (8)
درجة الوعي المالي لدى الأم ودرجة الاستقرار الأسري
من وجهة نظر الأم والعلاقة بينهما

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياريّ	المدى	أقل قيمة	أعلى قيمة	الارتباط بين الوعي والاستقرار الأسري	الدرجة المعنوية
مستوى الوعي المالي لدى الأم	3.3	0.4	1.91	2.49	4.40	**0.321 دلالة الطرفين	0.000
الادخار	3.4	0.58	3.22	1.56	4.78		
الاستثمار	2.66	1.02	4	1	5		
الاقتراض	3.66	0.74	3.33	1.67	5		
التخطيط المالي ووضع ميزانية	3.4	0.46	2.61	2.06	4.67		
الأبناء والوعي المالي	3	0.61	3.44	1.33	4.78		
درجة الاستقرار الأسري	0.4	0.4	0 2.5	2.50	5	**0.321 دلالة الطرفين	0.000

يتضح من الجدول رقم (8) أن الوعي المالي للأم منخفض، بلغ متوسطه الحسابي 3.3 بانحراف معياريٍّ 0.4، وبالنظر لمحاور الوعي المالي التي تمَّت دراستُها يلاحَظ أن الوعي بالاستثمار أخَذ أقلَّ درجة؛ حيث بلغ متوسط وعي الأم الاستثماري 2.66 بانحرافٍ معياريٍّ 1.01، يليه وعيُها المالي مع الأبناء بلَغ متوسطُه الحسابي 3 بانحرافٍ معياريٍّ 0.6، يليه محورَا الادخار والتخطيط المالي ووضع ميزانية حيث بلَغ متوسطهما الحسابي 3.4، بانحرافٍ معياريٍّ للادخار 0.6، أما الانحراف المعياريّ للتخطيط المالي فقد بلَغ 0.5. وبلَغ المتوسط الحسابيّ لوعي الأم المالي المتعلِّق بالاقتراض أعلى قيمة؛ حيث بلَغ متوسطه الحسابي 3.7 بانحرافٍ معياريٍّ 0.74.، تتفق هذه النتيجة مع دراسة عبد المجيد 2012 أن الوعي الادخاري للمرأة يقع بين مستويين؛ المنخفض والمتوسط، ووعيها الاستهلاكي منخفض بمتوسط حسابيّ 1.64. يمكن تفسير انخفاض وعي الأم المالي بالرجوع لمفاهيم نظرية الدور؛ فالإدارة المالية كمصطلح فهي دور متوقَّع للأب وليس للأم، والدور المتوقَّع تبعاً لنظرية الدور هو مجموعة المتطلبات والأدوار التي ينتظر الآخرون من الفرد أن

يؤديهـا، ويتم توقُّع هذا الدور مِـنْ قِبَل عدد من الأطراف، كما أن هذا الدور «الإدارة المالية» تتطلَّب مـن الأم تعلم هذا الدور ويبدأ تعلمها له من الصغر عن طريق التنشئة الاجتماعية في الأسرة، وبما أن أغلـب الأسـر السعودية تصنِّـف دور الإدارة المالية للأب، فيمكن تفسـير انخفاض الوعي المالي للأم على أنه دور لم يتعلمنَه مِنْ قَبْل في أسرهن، فالأسر السعودية في الماضي كان الأب هو المسؤول ماليًّا عن المنزل، خاصة أن مفردات عينة الدراسة تزيد أعمارهن عن 40 سنة، كما أن درجة وضوح الـدور تلعـب دوراً في انخفاض وعي المرأة المالي، فكلما كان الدور المالي الذي تقوم به المرأة واضحاً ومحـدداً تمكَّنَت من القيام به، ويعتبر الدور المالي للأم من الأدوار الضمنية؛ فهو دور تقوم به وهي غير واعية ومدركة له تماماً، بعكس دورها في تربية الأطفال الذي يُعد دوراً ظاهراً قابلاً للملاحَظة وتؤديـه علـى مستوى الشعور، تواجه الأمُّ عـدداً من الصراعات في الأدوار، منهـا دورها في التربية وتلبيـة احتياجات المنـزل، ودورهـا في ترشيد الاستهلاك المـالي دورها كزوجة، ويحـدث الصراع بـين هذه الأدوار عندما تكـون توقعات الدور غامضة، وغير واضحـة، ولا يوجد اتفاق بين الأطراف عليهـا؛ فالدور المالي للأم دور ضمنيّ غير واضح هل تقـوم بالصرف لتلبية الاحتياجات الضرورية وفـقَ تخطيط ماليّ محـدَّد وميزانية محدَّدة، أم أنها فقط تلبِّي الاحتياجات ولا تخطِّط ماليّاً بما أن الأب هـو المسـؤول عن التمويل في الأسرة، كما أن مفهوم مقومـات الشخصية للدور تتطلَّب من الأم أن تتحلَّـى بمجموعة من المهارات والصفـات والقدرات التي تساعدها علـى الإدارة المالية السليمة للأسرة، وكلما توفرت هذه المقومات لدى الأم كانت قادرة على التخطيط المالي والإدارة المالية.

في حـين أن الاستقـرار الأسـري مـن وجهة نظـر الأم مرتفـع؛ حيث بلَـغ متوسطُـه الحسابيُّ 0.4 بانحـراف معيـاريٍّ 0.4، يتفـق ذلك مـع دراسة الكنـدري 2008 في المجتمـع الكويتي ودراسة الإبراهيم 2019 في المجتمع الأردني التي أكَّدَتا أن واقع الاستقرار الأسري عالٍ جِدّاً لعينة الدراسة، ولكنهـا تختلـف هذه مـع نتيجة دراسة الهنـدي 1438 التي أكَّـدَت أن 54.7 % مـن عينة الدراسة مهـدَّدُون بعدم الاستقرار الأسري، يؤثِّر الاستقـرار الأسري على الحياة الأسرية فهو يشكِّل عاملاً وقائيّـاً ضد الاكتئاب، ويساعد على استقرار حياة الأطفال وتكفيهم كما يساعد على ضبط النفس والتكيف بشكل عامّ، وهذا ما أشارت إليه نتائج كلٍّ من دراسة Ivanova & Israel 2005، ودراسة Malatrea & Israel 2013، ودراسة Drach 2018.

يمكـن تفسـير نتيجة انخفاض الوعي المالي لـلأم وارتفاع مستـوى الاستقـرار الأسري لديها

بدراسة Papp & Others 2009 إلى أن المال ليس هو مصدر الصراع الأول في الأسرة، على الرغم من أن النزاعات حول المال كثيرة، كما أوصَت الدراسة بضرورة وجود مهنيين يساعدون الأسرَ في إدارة حياتهم المالية والأسرية، في حين أكدت دراسة Dew & Stewart 2012 أن المشاكل العميقة بين الزوجين مرتبطة بالصراع المالي، أيضاً يمكن تفسير ذلك بنتيجة دراسة Key & Jeong 2007 التي أكَّدَت أن الأمهات في المناطق الحضرية يميلون -في أوقات الأزمات الاقتصادية- إلى استخدام أسلوب إداريّ ماليّ موجَّه، كما أوصت الدراسة الأمهات بالسعي لإيجاد حلول لتحسين مستوى التماسك الأسري، والاستقرار المالي، كما أوصتهن بالاستفادة من المعلومات المالية حتى يتمكَّنَّ من القيام بالإدارة المالية التي تساعد على الاستقرار المالي للأسرة، كما يمكن ربط انخفاض الوعي المالي للأم وارتفاع مستوى الاستقرار الأُسَريّ من خلال نظرية الدور بمفهوم التقويم؛ بمعنى أن سلوك الأم المالي يتعرَّض لعمليات تقويمية من الأفراد المحيطين فيها؛ ممَّا يُساعِدها على استعادة التوزان فالأم التي لديها غموض أو تضارُب أو تناقُض في دورها المالي في الأسرة تعمل الأطراف المشارِكة لها في الحياة الأسرية؛ كالزوج والأبناء، لإعادة التوازن والانسجام في الأسرة، أما من خلال الجبر والإرغام، أو عن طريق التملُّق أو بالتقويم.

كما يتضح من الجدول أن هناك علاقة ارتباطية معنوية طردية ضعيفة عند مستوى المعنوية 0.05 بين مستوى الوعي المالي لدى الأم ودرجة الاستقرار الأسري من وجهة نظرها؛ حيث بلغت قيمة الارتباط 0.321** عند دلالة الطرفين، وبلغت درجة المعنوية 0.000، تتفق هذه النتيجةُ مع دراسة موسى وآخرين 2003 التي أكدت على أن هناك علاقة بين عدم الاستقرار الأسري والصراعات المالية والديون، وكذلك دراسة Beutler & Others 2007 التي أكَّدت أن هناك علاقة بين الضغوط المالية وعدم الاستقرار الأسري، ودراسة Britt & Others 2010 التي أشارت إلى أن الصراع الزواجي الذي يهدِّد الاستقرار الأسري مؤشِّر على وجود الصراع المالي؛ حيث إن الزوجين لا يفصحان عن المشاكل المالية ويتجنبون النِّقَاشَ حولها وتظهر هذه المشكلات بشكل عدم قدرة على التواصُل بين الزوجين، وأكَّدَت الدراسة على ضرورة وجود مهنيين مدربين على العلاج الزواجي والتخطيط المالي للأزواج لرفع نسبة الرضا الزواجي، أو على الأقل تجنُّب الطلاق بينهما، كما أكدت دراسة Dew 2016 أن المشكلات المالية لها علاقة بجودة الحياة الزوجية والاستقرار الزواجي، وكذلك دراسة Basiden & Others 2018 أكَّدَت على وجود علاقة بين التاريخ المالي

وأسلـوب الإدارة المالية وجودة الحياة الأسريـة؛ لذلك يجب على المعالجين الاستفادة من التجارب الماليـة لتقديم المساعَدة وتحسـين العلاقات المالية؛ مما ينعكس أثرُه علـى جودة الحياة الزوجية، يظهـر قلـق التقاعـد في بعض الأسـر نتيجة الصعوبـات الاقتصاديـة والمشـاكل الزواجية في سن التقاعـد؛ وذلـك ما توصَّلَت إليها دراسة Dew & Yorgson 2009. أكدت دراسة Kiso & Others 2019 أن الأسبـاب الرئيسية لقلـق التقاعد هي الإجهاد المالي لرعاية الأطفال، ومسؤوليات الطفل والأسـرة الماليـة، وأوصت الدراسة بضـرورة وضع برامج وخدمات لمساعَـدة الأسرة في التخطيط للتقاعـد لتجنُّـب الصعوبات الاقتصادية والمشـاكل الزواجية للأزواج في سـن التقاعد، كما يمكن تفسـير العلاقة الارتباطية الضعيفة بين انخفاض الوعي المالي للأم والاستقرار الأُسَرِيّ من خلال نظريـة الـدور إلى مفهـوم تكامُـل الأدوار أو تعارُضهـا، فالتكامل بـين الأدوار يعني قيـام كل فرد في الأسـرة بدوره بشكل تلقائيّ وبسهولة وبالطريقة المتوقَّعة منـه بذلك يحدُث التكاملُ فإذا قامت الأم بدورهـا في الإدارة المالية السليمة للأسـرة بالإضافة إلى مجموعة الأدوار الأخرى له، وكذلك قيـام كل فرد من أفـراد الأسرة بدوره المتوقَّع منـه يحدُث التوازن والتكامـل في الأدوار، والتناسق بينهـا ضروريّ، أما عند تعارُض الأدوار أو عدم فَهْمـه أو عدم وضوحها؛ مثل عدم فهمها أو وعيها بدورها المالي داخل الأسرة قد يؤدِّي إلى عدم استقرار الأسرة.

جدول رقم (9)

العلاقة الارتباطية بين الوعي المالي لدى الأم، والاستقرار الأسري وعلاقته ببعض المتغيرات الديموغرافية

	المتغير	درجة الارتباط	الدرجة المعنوية
الوعي المالي لدى الأم	العمر	0.002 دلالة الطرفين	0.977
	الراتب الشهري	0.003 دلالة الطرفين	0.960
	إجمالي دخل الأسرة	0.033 دلالة الطرفين	0.608
	عدد الأبناء	0.167** دلالة الطرفين	0.009
الاستقـرار الأسـري مـن وجهة نظر الأم	العمر	0.005 – دلالة الطرفين	0.931
	الراتب الشهري	0.073 دلالة الطرفين	0.250
	إجمالي دخل الأسرة الشهري	0.116 – طرفين	0.066
	عدد الأبناء	0.016 – طرفين	0.806

يتضح من الجدول رقم (9) أنه لا يوجد علاقة ارتباطية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الوعي المالي للأم وعمرها؛ حيث بلَغ معامل بيرسون 0.002، كما لا توجد علاقة ارتباطية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الوعي المالي للأم وراتبها الشهري؛ فقد تحددت قيمة معامل بيرسون 0.003، وكذلك لا توجد علاقة ارتباطية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الوعي المالي للأم وإجمالي دخل الأسرة الشهري؛ حيث بلَغ معامل بيرسون 0.033. في حين يوجد علاقة معنوية ارتباطية طردية ضعيفة عند مستوى المعنوية 0.05 بلغت 0.167** عند دلالة الطرفين بين الوعي المالي للأم وعدد أبنائها، وبلغت درجة المعنوية 0.009.

يمكن تفسير عدم ارتباط الوعي المالي للأم بالعمر والراتب الشهري والدخل الشهري بالرجوع لنظرية الدور من خلال مفهوم تعلم الدور؛ بأن الوعي المالي لدى الأم هو سلوك تم تعلُّمه في الصِّغَر وهو التنشئة الاجتماعية، وأن انخفاض الوعي المالي لديها صعب تغييره؛ فهو يحتاج إلى تقويم مِنْ قِبَل الأطراف الأخرى في الأسرة حتى يمكن تغييرُه وتعليمها دوراً جديداً للقيام بمسؤوليتها في الإدارة المالية، وتغيير الدور المكتَسَب المتعلِّق بالإدارة المالية لها في الأسرة.

كما يوضح الجدول أنه لا يوجد علاقة ارتباطية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الاستقرار الأُسَرِيّ من وجهة نظر الأم وبين كلٍّ من المتغيرات الديموغرافية: (العمر، الراتب الشهري، إجمالي دخل الأسرة الشهري، عدد الأبناء)، تختلف هذه النتائجُ مع دراسة مختار 1997 عدد الأبناء من أهم العوامل المهدِّدة للاستقرار الأسري، ودراسة عبد الجليل والزهراني 2011 التي وَجَدَتْ أن هناك فروقاً معنوية دالَّة بين دخل الأسرة والاستقرار الأُسَرِيّ لصالح الفئات ذات الدخل المنخفض، في حين تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتيجة دراسة الهندي 1438 التي أكدت أنه لا يوجد فروق معنوية دالَّة في مهددات الاستقرار الأسري للمتغيرات الديموغرافية؛ مثل: عدد الأولاد، والحالة الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار التقارب الزمني بين الدراسة الحالية ودراسة الهندي، والبُعْد الزمنيّ بينهما، وبين دراسة مختار؛ حيث صاحَب ذلك تغيرات اجتماعية وثقافية عديدة.

عدم وجود علاقة ارتباطية دالة بين المتغيرات الديموغرافية: (العمر، الراتب الشهري، إجمالي دخل الأسرة الشهري، عدد الأبناء) وبين درجة الاستقرار الأسري يمكن تفسيرها من خلال نظرية الدور إلى مفهوم تكامُل الأدوار، فالتكامل في أدوار الأسرة يعنى أن الأسرة تقوم بأدوارها بشكل تكاملي فكل فرد يقوم بدوره بشكل تلقائيّ وبسهولة وبالطريقة المتوقَّعة منه بذلك يحدُث التكامل بين أدوار أفراد الأسرة مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الأسري فيها.

جدول رقم (10)

الفروق المعنوية بين بعض المتغيرات الديموغرافية ودرجة الوعي المالي لدى الأم والاستقرار الأسري من وجهة نظرها

المتغيرات المستقلة	المتغيِّر التابِع	متوسط المربَّع		درجة الحرية	قيمة F	درجة المعنوية
المستوى التعليمي	الوعي المالي لدى الأم	بين المجموعات	0.093	5	0.676	0.642
		داخل المجموعات	0.138	244		
	الاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم	بين المجموعات	0.168	5	0.862	0.507
		داخل المجموعات	0.195	244		
نوع السكن	الوعي المالي لدى الأم	بين المجموعات	0.496	4	3.768	0.005
		داخل المجموعات	0.132	245		
	الاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم	بين المجموعات	0.245	4	1.266	0.284
		داخل المجموعات	0.193	245		
ملكية السَّكَن	الوعي المالي لدى الأم	بين المجموعات	0.882	2	6.716	0.001
		داخل المجموعات	0.131	247		
	الاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم	بين المجموعات	0.130	2	0.667	0.514
		داخل المجموعات	0.195	247		

يتضح من الجدول رقم (10) أنه لا يوجد فروق معنويه لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الوعي المالي للأم والمستوى التعليمي؛ حيث بلغت قيمة ف 0.676 وبلغت درجة المعنوية 0.642، يمكن تفسير ذلك بالرجوع لنظرية الدور من خلال مفهوم تعلم الدور؛ فالأم تعلمت الإدارة المالية أو عدم إدراكها للوعي المالي من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية في الأسرة، وليس لها علاقة بالمستوى التعليمي لها، في حين يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الوعي المالي للأم ونوع السكن؛ حيث بلغت قيمة ف 3.768 وبلغت درجة المعنوية 0.005 وباستخدام مقياس التوكي Tukey اتضح أن هناك فرقاً معنويّاً بين كل من الوعي المالي للأمهات اللاتي يسكنَّ الشقةَ، واللاتي يسكنَّ الفِلَل؛ حيث بلَغ المتوسطُ الحسابيُّ للوعي المالي للأمهات اللاتي يسكنَّ الشقق 3.2 في حين بلغ المتوسط الحسابيّ للوعي المالي للأمهات اللاتي يسكن الفلل 3.4.

كمـا يوجد فـروق معنوية ذات دلالـة إحصائية عند مستـوى المعنوية 0.05 بـين الوعي المالي للأم وملكية السكن؛ حيث بلغت قيمة ف 6.716 وبلغت درجة المعنوية 0.001 وباستخدام مقياس التوكي Tukey اتضـح أن هنـاك فرقـاً معنويّاً بين كل من الوعي المالي للأمهـات اللاتي يسكنَّ في مساكن ملـك، واللاتي يسكنَّ في إيجـار؛ حيث بلغ المتوسط الحسابيّ للوعي المـالي للأمهات اللاتي يسكنَّ الملـك 3.35، في حـين بلـغ المتوسط الحسابـيّ للوعي المالي للأمهـات اللاتي يسكـنَّ إيجار 3.23. قد تكون الرغبة في امتلاك مساكن سبباً من أسباب ارتفاع الوعي المالي لدى بعض مفردات العينة اللاتي يملكن فللاً.

كما يتضح من الجدول أنه لا يوجد فروق معنوية لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الاستقرار الأُسَرِيّ من وجهة نظر الأم وبين بعض المتغيرات الديموغرافية: (المستوى التعليمي، نـوع السكن، ملكيـة السكن). وتتفق هذه النتيجةُ مع دراسة الهنـدي 1438 التي توصَّلَت إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مهددات الاستقرار الأسري للمتغيرات الديموغرافية: (المستوى التعليمي، السكن)، ولكنها تختلف مع دراسة مختار 1997 التي أكدت أن المستوى التعليمي للزوجة والزوج له تأثير على الاستقرار الأُسَرِيّ، يمكن إرجاع الاختلاف بين نتائج دراسة مختار والدراسة الحاليـة، ودارسـة الهنـدي للفاصل الزمني بينهمـا؛ ممَّا يُشـير إلى التغيرات الثقافيـة والقيمية الاجتماعية التي مرت بها المجتمعات العربية.

جدول رقم (11)

الفروقَ المعنويةَ بين الحالة الوظيفية

ودرجة الوعي المالي لدى الأم والاستقرار الأُسَرِيّ

المتغير		المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	قيمة ت	درجة المعنوية
الوعي المالي لدى الأم	الموظفة	3.23	0.30	1.511 -	0.037
	غير الموظفة	3.32	0.38		
الاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم	الموظفة	4.1	0.48	1.058	0.447
	غير الموظفة	4.0	0.45		

يتضح من الجدول رقم (11) أنه يوجد فروق معنوية لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الوعي المالي للأم الموظفة والأم غير الموظفة، لصالح الأم غير الموظفة؛ حيث بلغت قيمة ت -1.511، وبلغت درجة المعنوية 0.037، قد يكون مفهوم الجزاءات في نظرية الدور يساعد في تفسير ارتفاع الوعي المالي لغير الموظفة، مقارنةً بالموظفة؛ بأن غير الموظفة لا تستطيع توفير المال في حالة زيادة مصروفاتها، وقد تتعرض لعقوبات؛ مثل رفض الزوج منحها المزيد من المال؛ وبالتالي أصبحت تهتم بآليات الصرف المالي في الأسرة، في حين لا يوجد فروق معنوية لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الاستقرار الأسري لأُسَر الأم الموظَّفة وأُسَر الأم غير الموظفة؛ حيث بلغت قيمة ت 0.058، وبلغت درجة المعنوية 0.447. تتفق هذه النتيجة مع دراسة مختار 1998 التي توصلت إلى أن العاملات وغير العاملات لديهنَّ استقرار أسري، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة الزهراني 2012 على وجود علاقة ارتباطية بين أبعاد الاستقرار الأسري ودرجة المشارَكة في اتخاذ القرار بصرف النظر عن كون الزوجة عاملة أو غير عاملة.

مناقشة نتائج الدراسة:

تؤثِّر الصراعات المالية والسلوك الاستهلاكي والأزمات الاقتصادية على كيان الأسرة ووحدتها واستمرارها وجودة الحياة فيها، وذلك كما أكَّدَت الكثيرُ من الدراسات العلمية العربية والأجنبية التي تم استعراضُها مثل دراسة الرشود 2018 ودراسة حفيظة والعربي 2018 التي توصلت نتائجها إلى شيوع النمط الاستهلاكي في الأسرة، في حين اكدت نتائج الدراسة الحالية على انخفاض الوعي المالي للأم، والذي بلغت درجتُه 3.3 بانحرافٍ معياريٍّ 0.04، تتَّفق هذه النتيجةُ مع نتيجة دراسة عبد المجيد 2012 بأن الوعي الادخاري للمرأة يقع بين مستويين؛ المنخفض والمتوسط، ويشكِّل الوعي الادخاري أحد محاور الوعي المالي في هذه الدراسة، وقد بلغت درجتُه 3.4. كما أشارت دراسة عبد المجيد إلى انخفاض الوعي الاستهلاكي للمرأة بمتوسط حسابيّ 1.64.

أكَّدَت هذه الدراسة على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين انخفاض وعي المالي للأم، وبين أغلب المتغيرات الديموغرافية؛ وهي: «العمر، الراتب الشهري، الدخل الشهري للأسرة، المستوى التعليمي للأم». برجوع لمفاهيم نظرية الدور يمكن تفسير ذلك من خلال مفهوم «تعلُّم الدَّوْر»؛ بأن الوعي المالي للأم هو سلوك يُفتَرض أنها تعلمَتْه في الصِّغَر من خلال التربية والتنشئة الأسرية، وحتى يمكن تغييره لابد من تطبيق مفهوم التقويم مِنْ قِبَل أفراد الأسرة؛ لكي

يتـم تغيـيره وتعلُّم دور جديد يمكِّنها من القيام بالإدارة المالية والتخطيط المالي في الأسرة، وتغيير دورها المكتَسَب المتعلِّق بالإدارة المالية في الأسرة.

في حين يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 0.05 وبين وعي الأم المالي، وبين عدد الأبناء، ونوع السكن، وملكية السكن، ووضع الأم الوظيفي، ويمكن تفسير ذلك بأن رغبة الأم بامتـلاك سكن مِلْك ساعَدَها على رفع درجة الوعي المالي لها؛ من خلال التخطيط المالي، مع عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين انخفاض الوعي المالي للأم، وبين أغلب المتغيرات الديموغرافيـة؛ وهي: «العمر، الراتب الشهـري، الدخل الشهري للأسرة، المستوى التعليمي للأم»، في حـين يوجـد فروق معنوية ذات دلالـة إحصائية عند درجة المعنويـة 0.05 وبين وعي الأم المالي، وبين عـدد الأبناء، ونوع السكن، وملكية السكن، ووضع الأم الوظيفي، لوحظ من خلال المتوسطات الحسابيـة لدرجـة الوعي المالي، أن وعي الأمهـات المالي اللاتي يسكنَّ فللاً مِلْـكاً أعلى من اللاتي يكسـن شققـاً إيجاراً، ويمكن تفسير ذلك بـأن الرغبة في امتلاك سكن مِلْـك حفَّزت الوعيَ الماليَّ لدى الأم، كما لوحظ أيضاً من خلال المتوسطات الحسابية أن الأم الموظفة أقل وعياً ماليّاً من الأم غير الموظفة، وقد يرجع ذلك للأَمَان الاقتصادي للأم الموظفة، الذي جعلها أكثرَ استهلاكاً أو عدم اهتمامها بوضع ميزانية أو خطة مالية، بعكس الأم غير الموظفة، التي قد تجد صعوبة في حصولها على المال؛ وبالتالي تكون أكثر حفاظاً عليه.

تفسِّـر نظريـة الـدور انخفاض الوعي المالي لـلأم من خـلال مفاهيـم عديدة مـن أبرزها: أن دور الإدارة الماليـة هـو دور غـير متوقَّع مـن الأم؛ فهو مـن أدوار الأب المتَّفَق عليهـا اجتماعيّاً، كمـا أن هذا الدور يتطلب مـن الأم تعلمه منذ الصغر، من خلال التنشئـة الاجتماعية في أسرتها، كمـا أن درجـة وضوح الدور تلعب دوراً كبيراً في انخفاض الوعي المـالي للأم، كما يعتبر هذا الدورُ مـن الأدوار الضمنية؛ حيث تقوم به وهي غـير مدركة تماماً له، كما يمكن أيضاً تفسيره من خلال مفهوم نظرية الدور المتعلِّق بالمقوِّمات الشخصية للدور، فعلى الأم أن تتحلَّى بمجموعة من المهارات والصفات والقدرات التي تساعدها على الإدارة المالية السليمة للأسرة، وعلى الرغم من انخفاض الوعي المالي للأم في هذه الدراسة إلا أن مستوى الاستقرار الأسري مرتفع؛ حيث بلغ 0.4 بانحرافٍ معيـاريٍّ 0.4. تتفـق هذه النتيجةُ مع دراسة كلٍّ من الكنـدري 2008 ودراسة الإبراهيم 2019 حيث أكدتا على ارتفاع مستوى الاستقرار الأُسَرِيّ لدى مفردات عينة الدراسة، في حين تختلف مع دراسة

الهنـدي 1438 التـي أكدت أن 54.7 % من عينة الدراسة مهدَّدون بعدم الاستقرار الأسري، هناك الكثير من الدراسات الأجنبية التي من خلالها يمكن تفسير انخفاض وعي الأم وارتفاع الاستقرار الأُسَرِيّ، فدراسة Papp & Others 2009 تؤكِّد أن المال ليس هو مصدر الصراع الأول في الأسرة، علـى الرغـم من أن النزاعات المالية في الأسرة كثيرة، كمـا أكَّدَت دراسة Dew & Stewart 2012 أن المشـاكل العميقة بين الزوجـين سببُها الصراع المالي، كما يمكن تفسيرُ هـذه النتيجة بالرجوع إلى دراسـة Key & Jeong 2007 التـي أكدت أن الأمهات في المناطق الحضرية يَمِلْنَ عند مواجَهة أزمـة اقتصاديـة إلى استخدام أسلـوب إداريّ ماليّ موجَّـه؛ بمعنى أن الأم لديهـا إدارة للأزمات المالية تساعدها على المحافظة على مستوى مرتفع من الاستقرار الأُسَرِيّ، كما أكدت هذه الدراسةُ علـى أنـه لا يوجد فـروق معنوية بـين مستوى الاستقـرار الأسري وبـين المتغـيرات الديموغرافية: «العمـر، الراتب الشهري، إجمالي دخل الأسرة، عدد الأبناء، المستوى التعليمي، نوع السكن، ملكية السكـن، الوضـع الوظيفي لـلأم». تختلف هـذه النتيجةُ مع دراسـة الهندي 1438 التـي أكَّدَت أنه لا يوجـد فروق معنوية في مهدِّدات الاستقرار الأسري للمتغيرات الديموغرافية: «المستوى التعليمي والسكـن». وتختلـف مع دراسة مختـار 1997 التي أكَّدَت على أن المستـوى التعليمي للزوجة والزوج لهمـا تأثير على الاستقرار الأسـري، يمكن تفسير اختلاف نتائج الدراسة الحالية ودراسة الهندي عـن دراسـة مختار للفَرْق الزمني الطويل بـين إجراء هذه الدراسات، والأخـذ بالاعتبار التغيُّرات الثقافيـة والاجتماعيـة والاقتصادية التي مرَّ بها المجتمع السعـودي والمجتمعات العربية، كما تتفق هذه النتيجة مع كلٍّ من دراسة مختار 1998 ودراسة الزهراني 2012 حيث أكَّدتا على أن العاملات وغير العاملات لديهنَّ استقرار أسري.

كما أبرزت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية طردية معنوية ضعيفة عند مستوى المعنوية 0.05 بـين درجة الوعي المالي لـدى الأم، ومستوى الاستقرار الأُسَرِيّ من وجهة نظرها؛ حيث بلغت قيمـة معامل بيرسون 0.321×× عند دلالة الطرفين، تتفق هـذه النتيجة مع دراسة موسى وآخرين 2003 التي أكدت على وجود علاقة بين عدم الاستقرار الأسري والصراعات المالية والديون. ودراسة يوسـف 2012 التي توصلت نتائجها إلى وجود علاقة ارتباطية دالة بين إدارة الزوجة للأسرة مالياً وبـين التوافق الزواجي. وكذلك دراسـة Beutler & Others 2007 التي أكدت أن هناك علاقة بين الضغـوط المالية وعـدم الاستقرار الأسري، ودراسـة Britt & Others 2010 التـي أشارت إلى أن الصـراع الزواجـي يمكن أن يهـدِّد الاستقرارَ الأسـريَّ، ويكون مؤشراً على وجـود الصراع المالي،

ودراسة Dew&others 2012 التي ذكرت في نتائجها أن الخلافات المالية من أقوى أنواع الخلافات التي يمكن أن تؤدي إلى الطلاق. كما أكدت دراسة Dew, 2016 أن المشكلات المالية لها علاقة بجودة الحياة الزوجية والاستقرار الزواجي، وكذلك دراسة Basiden & Others 2018 أكدت على وجود علاقة بين أسلوب الإدارة المالية وجودة الحياة الأسرية، أكدت دراسة Dew & Yorgson 2009 على قلق التقاعد يظهر في بعض الأسر؛ بسبب الصعوبات الاقتصادية، كما أكدت دراسة Kiso & Others 2019 أن الأسباب الرئيسية لقلق التقاعد المسؤوليات المالية للأسرة والطفل، كما يمكن تفسير العلاقة الارتباطية الضعيفة بين انخفاض الوعي المالي للأم والاستقرار الأُسَرِيّ من خلال نظرية الدَّوْر إلى مفهوم تكامل الأدوار أو تعارُضها، فالتكامل بين الأدوار يعني قيام كل فرد في الأسرة بدوره بشكل تلقائيّ وبسهولة وبالطريقة المتوقَّعة منه؛ بذلك يحدث التكامل، فإذا قامت الأم بدورها المالي المتوقَّع منها من باقي أفراد الأسرة، بالإضافة إلى مجموعة الأدوار الأخرى لها، وكذلك قيام كل فرد من أفراد الأسرة بدوره المتوقَّع منه يحدث التوازن والتكامل في الأدوار، والتناسق بينها ضروري، أما عند تعارض الأدوار أو عدم فهمه أو عدم وضوحها، يؤدي إلى عدم استقرار الأسرة، أكدت الكثير من الدراسات الأجنبية ضرورة وجود معالِجين ماليين للأسرة، يساعدونها على مواجَهة الصراعات المالية وإدارة حياتهم المالية والأسرية مثل دراسة Papp & Others 2009، ودراسة Britt & Others 2010 التي أكدت على ضرورة وجود مهنيين مدرَّبين على العلاج الزواجي والتخطيط المالي، ودراسة Basiden & Others 2018 التي أوضحت ضرورة استفادة المعالِجين من التجارب المالية لتقديم المساعدة وتحسين العلاقات المالية في الأسرة، كما أوصت دراسة Kiso & Others 2019 ضرورة وضع وتصميم برامج وخدمات لمساعَدة الأسرة المقبِلة على التقاعد في التخطيط الذي يجنبها الصعوبات الاقتصادية والمشاكل المالية، تؤكِّد نتائج هذه الدراسات على الدور الهام والفعَّال للخدمة الاجتماعية المالية.

التوصيات:

1- التركيز على مجال الخدمة الاجتماعية المالية من خلال إدراجه ضمن برامج تعليم الخدمة الاجتماعية في مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا.

2- تحفيز مراكز الإرشاد الأسري والاستشارات الاجتماعية على تصميم برامج موجَّهة للأسرة لرفع مستوى الوعي المالي لهم.

3- دعـم الاستقرار الأسـري والعمل على تعزيزه؛ من خلال تغيير نمـط الأسلوب الاستهلاكي للأسـرة، عن طريق توجيـه برامج ومشرعات لرفع الوعي المالي للأسـرة، وتعليم أفرادها آليـات الإدارة الماليـة مثـل الادخـار، والاستثمار والتخطيـط المالي وكيفية وضـع ميزانية للأسرة، وكيفية التعامُل مع الأبناء فيما يخص النواحي المالية.

4- إجـراء المزيد مـن البحـوث والدراسـات العلميـة في النواحي الماليـة والاقتصاديـة للأسرة والمشكلات المالية لها، والوصول إلى آليات للتعامل معها على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

5- تحفيـز القطاع غير الربحي على تبنِّي هدف رفع الوعـي المالي للأم بشكل خاصٍّ، والأسرة عموماً، عن طريق البرامج والمبادَرات والمشروعات الموجَّهة.

6- توجيـه برامج خاصة بالموظفات في مجال العمل لرفع درجة الوعي المالي لديهن، وتعليمهن آليات الادخار والاستثمار ومنافع التملُّك.

المراجع العربية:

1- أحمد، محمد مصطفى (1997). خدمة الفرد النظري والقياس، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

2- الأبراهيـم، أسمـاء بـدري (2018). أثر الخيانة الزوجية علـى الاستقرار الأسري مـن وجهة نظر مجموعة مـن الأزواج الأردنيين. مجلة جامعة تشرين للأبحاث والدراسـات العلمية. /http://journal.tishreen.edu.sy index.php/humlitr/article/view/6314

3- بايهـون، عبـدالله (2016). الاستقـرار الأسـري ودوره في تحقيق النجـاح وفق التصور القـرآني، دراسات، الجزائر، العدد 42، ص 1-25.

4- تركي، حفيظة والعربي، بن لخضر محمد (2018). تأثير المراكز التجارية على الثقافة الاستهلاكية للأفراد في الدول الإسلامية، International Journal of Islamic Marketing.may2018,Vol.7 Issue 2,p11-27.17p.

5- الخليفـة، هند خالد (2011). الأسرة والتغير أهم تحديات التنشئة الاجتماعية التي تواجه الأسرة السعودية المعاصـرة، موسوعـة الأسرة السعودية (الجزء الثاني)، برنامج كراسي البحـث «كرسي الأميرة صيته بنت عبدالعزيز لأبحاث الأسرة»، ص140-192.

6- الصـادي، وفـاء هانم وآخرون (2017). الخدمة الاجتماعية المالية «الأسـس – التطبيقات»، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

7- الجبريـن، جبرين علـى وآخـرون (2012). الأسرة السعودية وتحديـات العصر، دراسـة في بعض المشكلات والتحولات في الأسرة السعودية، برنامج كراسي البحث، كرسي الأميرة صيته بنت عبدالعزيز لأبحاث الأسرة.

8- جوهر، عادل محمد موسى (1991). قراءات معاصرة في خدمة الفرد، القاهرة: المكتب العلمي للطباعة.

9- الحسـن، إحسان محمد (2015). النظريات الاجتماعيـة المتقدمة «دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة»، الطبعة الثالثة، عمان: دار وائل للنشر.

10- الخطيب، سلوى عبدالحميد (2018). المجتمع السعودي بين الأمس واليوم، الطبعة الأولى، الرياض: الشقري.
11- الربيعان، دانه صلال (2013). دور مديرات المدارس في تعزيز الوعي الأمني لدى الطالبات بالمرحلة الثانوية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
12- الرشود، سعد محمد وآخرون (2018). ثقافة الاستهلاك لدى الأسرة السعودية، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، جامعة المجمعة، العدد 12، دار المنظومة.
13- رؤية المملكة 2030. file:///C:/Users/KAIS/Downloads/Saudi_Vision2030_AR.pdf
14- الزهراني، نورة مسفر (2012). الاستقرار الأسري وعلاقته بدرجة مشاركة الزوجة لزوجها في اتخاذ القرارات الأسرية بمحافظة جدة، مجلة بحوث التربية النوعية، مصر، العدد 22، ص 255-282.
15- زيدان، علي حسين (2005). خدمة الفرد نظريات وتطبيقات.
16- السبتي، خولة عبدالله (2014). مدى وعي الأخصائيات الاجتماعيات بالمخدرات: العوامل، الآثار، أساليب الوقاية والعلاج، دراسة وصفية مطبقة على الأخصائيات الاجتماعيات في جامعة الملك سعود، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 36، ابريل 2014، 61-145.
17- الصديقي، سلوى عثمان (1991). طريقة العمل مع الأفراد، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
18- عثمان، عبدالفتاح ومحمد، على الدين السيد (1993). نظريات خدمة الفرد المعاصرة وقضايا المجتمع العربي، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة عين الشمس.
19- العلا، زينب حسين وعبدالرحمن، ابتسام مصطفى (1989). الاتجاهات المعاصرة في خدمة الفرد.
20- الكندري، يعقوب يوسف (2008). الاستقرار الاسري: دراسة مقارنة بين الأسرة ثنائية العائل واحادية العائل، مجلد: 25، العدد: 98، ص 91-116.
21- الهندي، حياة علي (1438). مهددات الاستقرار الأسري في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.
22- عبدالجليل، زينب محمد والزهراني، نورة مسفر (2011). الاستقرار الأسري وعلاقته بأساليب اتخاذ القرار بالأسرة السعودية، مجلة بحوث التربية النوعية ، مصر، عدد 21، ص 409-437.
23- عبدالمجيد، إلهام حلمي (2010). الوعي التخطيطي لدى المرأة العاملة: تنظيم الأسرة، الاستهلاك، الادخار، المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية (انعكاسات الازمة المالية العالمية على سياسات الرعاية الاجتماعية) القاهرة، مجلد: 1، رقم المؤتمر: 23، ص 378-455.
24- عثمان، عبدالرحمن صوفي والصبحي، نورة سليمان (2016). مدى وعي الاختصاصيين الاجتماعيين باتفاقية حقوق الطفل بمدارس سلطنة عمان، مجلة شؤون اجتماعية، السنة 33، العدد 130، صيف 2016، ص 87-126.
25- الإبراهيم، أسماء بدري (2019). أثر الخيانة الالكترونية على الاستقرار الأسري من وجهة نظر مجموع من الأزواج الأردنيين، سلسلة الأداب والعلوم الإنسانية، عدد 40 ص 2079-3049.
26- محمود، محمود محمد وآخرون (2007). البحث الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
27- موقع وزارة العدل (https://www.moj.gov.sa/ar/OpenData/Pages/MonthlyReport.aspx).

28- مختـار، هادي رضا (1997). عمل المرأة وأثره على عـدم الاستقرار الأسري: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد: 25، عدد: 2، 203-231.

29- محمـد، صفاء احمد (2016). استخـدام استراتيجيات اللعب الدرامي لتنمية الوعي المالي لطفل الروضة، دراسات في المناهج وطرق التدريس، مصر، عدد: 211، ص 139-180.

30- رضا، هادي مختار علي (1998). عدم الاستقرار الأسري: دراسة ميدانية مقارنة بين الزوجات المتفرغات ربات البيوت والعاملات في المجتمع الكويتي، حوليات كلية الآداب، الكويت، الحولية: 19، الرسالة: 132، ص 8-62.

31- مرسـي، صفـاء إسماعيـل (2012). الذكاء الوجداني لـدى الزوجات وعلاقته بالاستقـرار الأسري، مجلة دراسات عربية في علم النفس، مصر، مجلد: 11، العدد: 3، ص 469-499.

32- النوحي، عبدالعزيز فهمي إبراهيم (1983). نظريات خدمة الفرد، الجزء الثاني.

33- الهيئة العامة للإحصاء (stats.gov.sa).

34- يوسف، حنان حنا عزيز (2012). دور ربة الأسرة في إدارة الدخل المالي وعلاقته بالتوافق الزوجي، المؤتمر العلمـي السنـوي العربي الرابع: إدارة المعرفة وإدارة رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي في مصر والوطن العربي.

35- Baisden,D. Fox,J&Bartholeomae,S (2018). Financial management and marital quality: A phenomenological inquiry. Journal of financial therapy, volume 9, issue 1 (47-71).

36- Britt,S. Huston,S & Durband,D (2010). The determinants of money arguments between spouses. Journal of financial therapy, volume 1, issue 1 (42-58).

37- Dew,P.& Stewart, R. (2012). A financial issue, a relationship issue, or both? Examining the predictors of marital financial conflict. Journal of financial therapy, volume 3, issue 1 (43-61).

38- Dew,P.& Others. (2012). Examining the relationship Between financial issues and divorce. Family Relations,vol 61,No 4 (October 2012), pp.61-628.

39- Dew, j (2016). Revisiting financial issues and marriage. Handbook of consumer finance research, 281-290,2016.

40- Drach,R, (2018). Interactive effects of family stability, emotion regulation, and community violence exposure on depressive symptoms. A thesis submitted to university at Albany, State university of New York in partial fulfillment of the requirements for degree of master of arts, college of arts and sciences, department of psychology.

41- Kiso,H. Rudderow,A &wong, J (2019). Financial and parental stress as predictors of retirement worry. Journal of financial therapy, volume 10, issue 1 (30-44).

42- Lewin,A,(2005). The effect of economic stability on family stability among welfare recipients. Evaluation Review. Vol.29 No. 3. June2005, 223-240. Sage Publicaions.

43- Lvanva,M &Israel,A (2005). Family stability as a protective factor against the influences of pessimistic attributional style on depression. Cognitive therapy and research 29 (2), 243-251,2005.

44- Kye,S.& Jeong,M (2007).The financial stability and satisfaction, urban housewives› family financial management behavior. Korean Family Resource Management Association 11 (3), 123-144,2007.

45- Malatras,J. &Israel, A (2013). The influence of family stability on self-control and adjustment. Journal of clinical psychology 69 (7), 661-670,2013.

Mother's financial Awareness and its Relationship with family stability

A descriptive study applied to a sample of mothers in Riyadh

DR. KHAWLAH ABDULLAH ALSABTI •

Abstract

The family remains the first entity to embrace children, so all Arab and foreign societies seek to achieve the highest degree of family stability in society and raise the level of family welfare. The family encounters many economic crises that threaten its stability, unity, entity, and continuity, and mother's financial literacy is one of the most important factors that help the family to encounter the financial problems that stand in the way of their lives; Therefore, this study aimed to determine the relationship between the degree of financial literacy of the mother and the level of family stability. This study used a social survey method. The study adopted the role theory concepts to interpret the results related to financial literacy and family stability. The study revealed many results mainly: The mother's financial literacy is low at 3.3, while the level of family stability is high, with an arithmetic mean of 0.4. The study also revealed that there was a weak moral positive correlation between mother's financial awareness and family stability, whereas the correlation coefficient is 0.321** at two of the parties' significances and the morale is 0.000.

Keywords: Financial Awareness, Saving, Financial Social Work, Family Stability, Role Theory, Financial Planning.

• Ph Associated professor. King Saud University - Art College - Social studies.